مَجَلّة الثّقَافَةِ وَالعُلُومِ لِلدِّرَاسَاتِ الإِنْسَانِيَّةِ
Culture Science Journal for Human Studies (CSJHS)

سياسة الاتحاد الأوروبي تجاه قضايا اللجوء: دراسة مقارنة بين أزمة اللاجئين السوريين والأوكرانيين (2011–2025)"

European Union Policy on Refugee Issues: A Comparative Study of the Syrian and Ukrainian Refugee Crises (2011– 2025)

لبنى غريب عبد الحليم خليفة[1]، إيمان نور الدين أمين الشامي[2]، سارة محمد السيد الدسوقي نور الدين[3]

الملخص:

تكتسب قضايا اللجوء والهجرة أهمية متزايدة في إطار التفاعلات الدولية المعاصرة، لاسيما مع تنامي موجات النزوح الناتجة عن النزاعات المسلحة. وفي هذا السياق، تأتي أهمية هذه الدراسة التي تناولت سياسات الاتحاد الأوروبي تجاه قضـــايا اللجوء من خلال مقارنة بين أزمة اللاجئين الســـوريين (2011) واللاجئين الأوكرانيين (2022)، بما يكشف عن أبعاد استراتيجية تمس الأمن الأوروبي، والالتزامات الإنسانية، وأسس الشرعية القانونية الدولية.

وتتمثل إشكالية الدراسة في محاولة الإجابة عن عدة تساؤلات مفادها: كيف تعامل الاتحاد الأوروبي مع موجات اللجوء القادمة من كل من ســوريا وأوكرانيا؟ وما مدى التباين في هذه ســياســات؟ كما تســعى الدراســة إلى اســتجلاء التوازن أو التناقض بين اعتبارات الأمن والمصــالح القومية للدول الأعضــاء وبين الالتزامات الأخلاقية والإنسانية التي يفرضها القانون الدولي والمواثيق الأوروبية.

وقد اعتمدت الدراســة على منهجية مقارنة مدعومة بمقاربة تحليلية قانونية، من خلال تتبع الســياقات الســياســية والأمنية التي أفرزت موجات اللجوء في كل من ســوريا وأوكرانيا، وبيان التداعيات الاقتصــادية والسـياسـية لهذه التدفقات على الاتحاد الأوروبي، ثم الوقوف على الأطر القانونية المنظمة لسـياسـات اللجوء داخل أوروبا، وعلى رأســها نظام دبلن والإجراءات الموحدة التي بلورها ميثاق بروكســل 2024، مع تحليل الممارسات والسياسات الفعلية التي انتهجها الاتحاد في كل حالة.

[1] مدرس العلوم السياسية، كلية السياسة والاقتصاد، جامعة السويس
[2] أستاذ العلوم السياسية، كلية السياسة والاقتصاد، جامعة السويس
[3] باحثة ماجستير، قسم العلوم السياسية، كلية السياسة والاقتصاد، جامعة السويس

وقد خلصـــت الدراســـة إلى أن الاتحاد الأوروبي واجه مأزقًا مزدوجًا تمثل في محاولته الموازنة بين مقتضـيات حماية حدوده والحفاظ على تماسـكه الداخلي من جهة، وبين التزاماته الدولية والإنسـانية من جهة أخرى. كما كشـــفت المقارنة بين أزمتي اللاجئين الســـوريين والأوكرانيين عن تفاوت ملحوظ في مســـتويات الاسـتجابة، حيث أبدى الاتحاد مرونة وتضـامنًا أكبر تجاه اللاجئين الأوكرانيين، في حين اتسـمت سـياسـاته تجاه اللاجئين السـوريين بالقيود والتشـدد، وهو ما يعكس ازدواجية في المعايير تثير تسـاؤلات حول مصـداقية الاتحاد وقيمه المعلنة. وفي ضـــوء صـــدور ميثاق الاتحاد الأوروبي الجديد للهجرة واللجوء في إبريل 2024، بيّنت الدراسة أن مستقبل السياسة الأوروبية في هذا الملف لن يتحدد فقط عبر نصوص الميثاق، بل سيتوقف بدرجة كبيرة على قدرة الاتحاد العملية على تجاوز التناقضـات الداخلية وتحقيق مقاربة أكثر عدالة وتوازنًا بين اعتبارات الأمن ومتطلبات الحماية الإنسانية.

الكلمات الدالة: الاتحاد الأوروبي، قضـايا اللجوء، اللجوء السـوري، اللجوء الأوكراني، ميثاق بروكسـل 2024.

Abstract:

Refugee and migration issues are gaining increasing importance within the framework of contemporary international dynamics, particularly with the growing waves of displacement caused by armed conflicts. In this context, the significance of this study lies in its examination of the European Union's policies toward asylum through a comparative analysis of the Syrian refugee crisis (2011) and the Ukrainian refugee crisis (2022), thereby uncovering strategic dimensions that affect European security, humanitarian commitments, and the foundations of international legal legitimacy.

The central problem of the study is embodied in a set of questions: How did the European Union respond to the influx of refugees from both Syria and Ukraine? And to what extent did these policies differ? The study also seeks to explore the balance—or contradiction—between the security and national interests of EU

member states on the one hand, and the moral and humanitarian obligations imposed by international law and European conventions on the other.

The study adopts a comparative methodology supported by a legal-analytical approach, tracing the political and security contexts that produced refugee flows from both Syria and Ukraine, examining the economic and political repercussions of these influxes on the European Union, and reviewing the legal frameworks governing asylum policies in Europe—chief among them the Dublin Regulation and the unified procedures crystallized in the 2024 Brussels Pact—while analyzing the actual practices and policies pursued by the Union in each case.

The findings reveal that the European Union faced a dual dilemma: attempting to balance the imperatives of protecting its borders and preserving internal cohesion, while simultaneously upholding its international and humanitarian commitments. The comparison between the Syrian and Ukrainian refugee crises highlights a clear disparity in responses: the EU demonstrated greater flexibility and solidarity toward Ukrainian refugees, whereas its policies toward Syrian refugees were characterized by restrictions and rigidity. This reveals a double standard that raises questions about the Union's credibility and its proclaimed values. In light of the adoption of the new EU Pact on Migration and Asylum in April 2024, the study concludes that the future of European policy in this field will not be determined solely by the text of the pact, but will largely depend on the Union's practical capacity to overcome internal contradictions and develop a fairer, more balanced approach that reconciles security considerations with the requirements of humanitarian protection.

Keywords: European Union, Refugee Issues, Syrian Refugees, Ukrainian Refugees, Brussels Pact 2024.

مقدمة:

تُعد ظاهرة اللجوء من أقدم الظواهر الإنسانية وأكثرها ارتباطًا بالصراعات والحروب والأزمات السياسية والاقتصادية. وعلى الرغم من تعدد أسبابها، فإنها غالبًا ما تنشأ عن اضطرار الأفراد إلى مغادرة أوطانهم طلبًا للأمان والحماية. وفي العقود الأخيرة، تصاعدت أزمة اللجوء لتصبح إحدى أبرز القضايا المؤرقة للمجتمع الدولي، نظرًا لتزايد حجمها وانتشارها وتأثيراتها العميقة على الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والأمنية في الدول المستقبلة.

وقد مثّلت الأزمة السورية، التي اندلعت عام 2011، تحديًا غير مسبوق منذ انتهاء الحرب الباردة، إذ خلقت موجات لجوء هائلة وضعت قواعد القانون الدولي لحقوق الإنسان والسياسات الإنسانية على المحك، لا سيما في ظل تدفق أعداد كبيرة نحو دول الاتحاد الأوروبي التي أصبحت الوجهة الرئيسية لهؤلاء اللاجئين، مما دفعها إلى صياغة سياسات وإجراءات مشتركة لمواجهة هذه الظاهرة.

وفي المقابل، جاءت الأزمة الأوكرانية عام 2022 لتفرض واقعًا جديدًا على الاتحاد الأوروبي، حيث شهدت القارة أكبر موجة نزوح منذ الحرب العالمية الثانية، مع تجاوز عدد اللاجئين الأوكرانيين الملايين خلال أشهر قليلة، وسط تقديرات بتزايد الأعداد. وقد تميزت هذه الأزمة بخصوصية سوسيولوجية وديموغرافية، إذ كان غالبية اللاجئين من النساء والأطفال، نتيجة حظر مغادرة الذكور البالغين سن الخدمة العسكرية بموجب قرارات التعبئة العامة في أوكرانيا.

وفي هذا السياق، تبرز إشكالية الدراسة في التساؤل الرئيسي الآتي:

كيف تباينت سياسات الاتحاد الأوروبي تجاه أزمة اللاجئين السوريين عنها تجاه اللاجئين الأوكرانيين؟

ويتفرع عن هذا السؤال الرئيسي عدد من التساؤلات الفرعية، أبرزها:

- ما هي الأطر القانونية المنظمة لقضية اللجوء؟
- كيف واجه الاتحاد الأوروبي أزمتي اللجوء السورية والأوكرانية؟

- ما مدى الاختلاف والتشابه في تعامل الاتحاد الأوروبي مع الأزمتين؟
- ما هي تداعيات سياسات الاتحاد الأوروبي تجاه الأزمتين؟
- ما هي البدائل والحلول المقترحة مستقبلًا لمعالجة أزمات اللجوء؟

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى:

1) تحليل العوامل المسببة لتزايد تدفقات اللاجئين إلى دول الاتحاد الأوروبي منذ عام 2011، مع التركيز على الأزمات السورية والأوكرانية.
2) تحديد العلاقة بين أوضاع الدول المصدِّرة للاجئين ودوافع الهجرة منها.
3) تقييم التأثيرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية لظاهرة اللجوء على دول الاتحاد الأوروبي.
4) تحليل السياسات والإجراءات التي اعتمدها الاتحاد الأوروبي للتعامل مع أزمتي اللجوء السورية والأوكرانية.
5) الوقوف على مدى وجود اختلاف أو تمييز في معاملة اللاجئين السوريين مقارنة باللاجئين الأوكرانيين على المستويات القانونية والسياسية والإنسانية.
6) تحليل التداعيات المترتبة على سياسات الاتحاد الأوروبي تجاه قضية اللجوء، وانعكاساتها على الأمن والاستقرار الداخلي والعلاقات الخارجية لدول الاتحاد.

الإطار النظري للدراسة:

تعتمد هذه الدراسة على **النظرية البنائية الوظيفية** في تحليل سياسات الاتحاد الأوروبي تجاه أزمتي اللجوء السورية والأوكرانية، بوصفها إحدى النظريات البارزة في حقل العلاقات الدولية التي تركز على دور الأفكار والمعايير والهويات في تشكيل سلوك الدول والجهات الفاعلة الدولية، إلى جانب العوامل المادية وديناميكيات القوة. وترتكز هذه النظرية على فرضية أساسية مفادها أن الهويات والمعايير والقيم التي تمثل الدول ليست ثابتة، وإنما تتطور باستمرار عبر التفاعل والخطاب، وأن المصلحة الوطنية ليست معطى جامدًا بل تتشكل وتتغير في ضوء الثقافة والهوية الوطنية. وقد ظهرت البنائية في تسعينيات القرن العشرين كرد فعل

على النماذج المهيمنة للواقعية والليبرالية، وانتقدت هذه النماذج لاعتمادها المفرط على القوة المادية والتركيز الحصري على الدولة.

تطبيق النظرية البنائية على الدراسة: يتيح المدخل البنائي فهم التباينات في استجابات الاتحاد الأوروبي تجاه أزمتي اللجوء السورية والأوكرانية، عبر تحليل دور الهوية الثقافية والقيم والمعايير السياسية الأوروبية في صياغة المواقف والسياسات. ويساعد هذا الإطار على تفسير كيفية تفاعل الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء مع اللاجئين، في ضوء مساعي الحفاظ على الهوية والثقافة الوطنية من جهة، وتحقيق المصالح الوطنية والأمنية من جهة أخرى، بما يكشف عن أسباب التباين في الممارسات والسياسات تجاه الأزمتين.

منهجية الدراسة:

تعتمد هذه الدراسة على **المنهج المقارن** بوصفه الإطار المنهجي الرئيس، إذ يتيح مقارنة سياسات الاتحاد الأوروبي تجاه أزمتي اللجوء السورية والأوكرانية عبر محاور متعددة، تشمل: الإطار التشريعي والتنظيمي، الإجراءات العملية على مستوى استقبال اللاجئين وإدماجهم، المواقف السياسية، وآليات الدعم الإنساني. وتقوم المقارنة على تحليل أوجه التشابه والاختلاف بين الأزمتين في ضوء الخلفيات السياسية والجيوسياسية والاعتبارات الاقتصادية والأمنية التي شكّلت ملامح استجابة الاتحاد الأوروبي.

كما توظف الدراسة **المدخل القانوني** لبحث وتفسير هذه السياسات من منظور قواعد القانون الدولي العام، والقانون الدولي الإنساني، خاصة الاتفاقيات الدولية المتعلقة بوضع اللاجئين. ويشمل هذا المدخل تحليل مدى التزام سياسات الاتحاد الأوروبي وممارساته بالمعايير القانونية الدولية، والكشف عن أي تمييز أو اختلاف في المعاملة بين فئات اللاجئين في ضوء مبدأ المساواة وعدم التمييز المنصوص عليه في المواثيق الدولية.

محاور الدراسة:

المحور الأول: السياق التاريخي والسياسي للأزمتين السورية والأوكرانية.
المحور الثاني: العوامل الدافعة لتزايد تدفقات اللاجئين نحو الاتحاد الأوروبي.
المحور الثالث: تداعيات تدفقات اللاجئين على الاتحاد الأوروبي.
المحور الرابع: الأطر القانونية المنظمة للجوء في الاتحاد الأوروبي.

المحور الخامس: سياسات الاتحاد الأوروبي تجاه قضية اللاجئين السوريين والأوكرانيين.

المحور السادس: فرص وتحديات تبني الاتحاد الأوروبي سياسات أكثر توازنًا وعدالة تجاه قضايا اللجوء.

خاتمة الدراسة.

المحور الأول

السياق التاريخي والسياسي لأزمتا اللجوء السوري والأوكراني

تُعد أزماتا اللجوء السوري والأوكراني من أبرز موجات النزوح التي شهدها العالم في العقود الأخيرة، إذ أسهمتا في إعادة تشكيل خريطة اللجوء والهجرة العالمية، ولا سيما في اتجاه دول الاتحاد الأوروبي.

إن دراسة السياق التاريخي والسياسي لكلتا الأزمتين لا تمثل مجرد خلفية تمهيدية لفهم طبيعة تدفقات اللاجئين، بل تُعد عنصرًا حاسمًا لتفسير اختلاف المواقف والسياسات الأوروبية تجاه كل حالة، بما يعكس التفاعلات المعقدة بين العوامل الجيوسياسية، والأبعاد الإنسانية، والمصالح الاستراتيجية.

أولًا: أزمة اللجوء السوري:

- **الحرب السورية:**

تُعد الأزمة السورية من أكثر الأزمات المعاصرة تعقيدًا وتشابكًا، حيث انخرطت فيها أطراف محلية وإقليمية ودولية، وتداخلت فيها أسباب سياسية واقتصادية واجتماعية وطائفية. فقد شكلت الحرب السورية خليطًا من النزاع الأهلي، والصراع الطائفي–المذهبي، والحرب الإقليمية، والمواجهة الدولية بالوكالة، في ظل وجود تركيبة سكانية متنوعة عرقيًا ودينيًا، وهو ما أسهم في تعميق الانقسامات الداخلية (محمد، إبراهيم، جمال، زياد وآخرون. 2023).

شهدت سوريا قبل اندلاع الأزمة أوضاعًا سياسية متوترة، وتحديات اقتصادية واجتماعية متراكمة، وصراعات على السلطة، وفسادًا سياسيًا واسع النطاق، إلى جانب تراجع مؤشرات التنمية، وانتشار البطالة والفقر، مما مهّد لانفجار الاحتجاجات الشعبية في عام 2011، والتي طالبت بإنهاء الحكم الاستبدادي وإقامة نظام تعددي يضمن العدالة والمساواة والمشاركة السياسية لجميع فئات المجتمع، بما في ذلك الأقليات.

ويمكن تلخيص أبرز العوامل التي قادت إلى اندلاع الأزمة السورية فيما يلي (نصر، ربيع وآخرون. 2013، ص17):

- شمولية النظام السياسي.
- غياب التوازن بين السلطات.
- توريث السلطة.
- الاختناق المؤسسي.
- تدهور الأوضاع الاقتصادية.
- الفساد السياسي والإداري.
- الانقسامات العرقية والطائفية.
- التدخلات الإقليمية والدولية.

➢ **تداعيات الحرب في سوريا على موجات اللجوء إلى أوروبا:**

تُعد أزمة اللاجئين السوريين واحدة من أبرز أزمات اللجوء والنزوح في العالم المعاصر، وقد حظيت باهتمام دولي واسع نظرًا لتأثيراتها العميقة على الساحة الأوروبية. ووفقًا للمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، فقد بلغ عدد السوريين الذين اضطروا إلى مغادرة بلادهم بحثًا عن الأمان والحماية ما يقارب ثلاثة عشر مليون شخص، نتيجة الصراع السوري الممتد الذي استمر لعقد من الزمن. وقد توزّع هؤلاء على مختلف مناطق العالم، وكان لأوروبا نصيب كبير من موجات النزوح هذه.

وبحسب إحصاءات أواخر عام 2020، فإن ما يقرب من مليون سوري، ما بين لاجئ وطالب لجوء، يقيمون في الدول الأوروبية. وتتصدر ألمانيا قائمة الدول المضيفة في أوروبا بعدد 616,325 لاجئًا سوريًا، لتكون بذلك في المرتبة الرابعة عالميًا من حيث عدد اللاجئين السوريين. تليها السويد (114,995)، ثم النمسا (57,887)، واليونان (38,496)، وهولندا (37,792)، وفرنسا (23,510)، وسويسرا (20,043) (Ernesto F. L. Amaral and others. 2018).

أثارت هذه الموجة الكبيرة من اللاجئين السوريين إلى أوروبا نقاشات وجدلًا واسعًا داخل المجتمعات الأوروبية، حيث عبّر عدد من الأفراد والمؤسسات، الرسمية وغير الرسمية، عن مخاوف تتعلق بالتأثيرات المحتملة على الأمن والاستقرار الاقتصادي. كما غذّى تدفق اللاجئين السوريين بعض مظاهر كراهية الأجانب في عدد من الدول، إذ ارتبط وجودهم – في الخطاب العام والإعلام – بقضايا الأمن والعنف والجريمة، فضلاً عن المخاوف المتعلقة بالتماسك الاجتماعي وفرص العمل، وصولًا إلى اتهامات بتمثيل تهديدات محتملة بالإرهاب أو التطرّف.

ثانيًا: أزمة اللجوء الأوكراني:

- **الحرب الروسية الأوكرانية:**

اندلعت الحرب الروسية–الأوكرانية مع بدء الغزو الروسي للأراضي الأوكرانية في 24 فبراير 2022، في ظل تصاعد التوتر بين موسكو وكييف على خلفية التقارب الأوكراني مع الغرب، والذي اتخذ أشكالًا عدة، من بينها الحديث عن الانضمام إلى عضوية حلف شمال الأطلسي (الناتو)، وإعلان نية أوكرانيا امتلاك سلاح نووي، إلى جانب تجاهل الغرب للمخاوف الروسية المتعلقة بتزايد النفوذ السياسي والعسكري الأمريكي–الغربي في أوكرانيا. وقد اعتبرت روسيا هذه التطورات تهديدًا مباشرًا لمصالحها الحيوية وأمنها القومي، وأعلنت أن أهداف عمليتها العسكرية تشمل إسقاط نظام الرئيس فولوديمير زيلينسكي، ونزع سلاح أوكرانيا، ومنعها من الانضمام إلى الناتو، وإجبارها على الاعتراف بالوضع القائم المتمثل في ضم شبه جزيرة القرم (2014)، واستقلال إقليمي لوجانسك ودونيتسك في منطقة دونباس (2022) (هلال، علي الدين. إبريل 2022، ص72).

أعادت هذه الحرب أجواء الصراع بين القطبين التي سادت خلال فترة الحرب الباردة، إذ وجدت روسيا نفسها في مواجهة مباشرة مع الغرب ممثلًا في الاتحاد الأوروبي وحلف الناتو بقيادة الولايات المتحدة. وقد أكدت هذه المواجهة ضرورة إعادة تقييم السياسات الغربية تجاه روسيا، باعتبار أن مصالح موسكو وأمنها القومي ترتبط ارتباطًا وثيقًا بالأمن والاستقرار في القارة الأوروبية (مخيمر، أسامة فاروق. يناير 2023، ص12).

وتكتسب الحرب الروسية–الأوكرانية أهميتها من عدة اعتبارات؛ فهي أول حرب برية كبرى في أوروبا منذ نهاية الحرب العالمية الثانية تستخدم فيها أعداد ضخمة من الجنود وكميات هائلة من الأسلحة، كما أنها حرب معقدة تتداخل فيها قضايا الحدود والهوية والتاريخ، ما يجعلها ضمن نمط "الصراع الاجتماعي الممتد" الذي يصعب حله. ورغم أن ساحة الحرب تقع داخل الأراضي الأوكرانية، فإن أبعادها السياسية والاقتصادية تتجاوز حدود أوكرانيا، إذ تمثل في جوهرها مواجهة استراتيجية بين روسيا من جانب، والغرب بقيادة الولايات المتحدة من جانب آخر.

ومن منظور أوروبي، يُنظر إلى التهديد الروسي –سواء من خلال ضم القرم أو الغزو العسكري– بوصفه تهديدًا داخليًا للقارة الأوروبية، لا خارجيًا، وهو ما يفرض على الدول الأوروبية نهجًا مختلفًا في التعاطي معه، مقارنةً بالتهديدات القادمة من خارج القارة. كما أن هذه الدول تدرك أن روسيا، بما تمتلكه من قدرات هائلة، تمثل فاعلًا رئيسيًا لا يمكن تجاهله في المعادلة الأمنية الأوروبية (بيزارد، ستيفاني، رادين ، أندرو وآخرون. 2017، ص25) (رجب، إيمان، أغسطس 2022).

لقد أحدثت الحرب تحولات جذرية في البيئة الأمنية للقارة، فأعادت الحروب العسكرية التقليدية إلى صدارة الاهتمام بعد أن تراجعت أهميتها لصالح التهديدات غير التقليدية، وأبرزت كذلك التصور الروسي الذي يربط أمن موسكو بأمن أوروبا، ويرى أن أي ترتيبات أمنية أوروبية يجب أن تشمل دورًا محوريًا لروسيا (مخيمر، أسامة فاروق. يناير 2023، ص23).

- **تداعيات الحرب الروسية الأوكرانية على موجات اللجوء لأوروبا:**

أسفرت الحرب الروسية–الأوكرانية منذ اندلاعها في فبراير 2022 عن موجات واسعة من النزوح الداخلي والخارجي، حيث أجبرت العمليات العسكرية المكثفة، والقصف واسع النطاق للبنية التحتية والمناطق السكنية، ملايين المدنيين على مغادرة منازلهم بحثًا عن مناطق أكثر أمنًا داخل أوكرانيا أو خارجها.

أدت الحرب إلى إعادة تشكيل خريطة اللجوء في أوروبا على نحو غير مسبوق منذ الحرب العالمية الثانية. فقد شكّلت موجات النزوح الأوكرانية ضغطًا هائلًا على أنظمة استقبال اللاجئين في دول الاتحاد الأوروبي، مما أوجد ديناميكيات جديدة في إدارة ملفات اللجوء والحماية المؤقتة.

ووفقًا لتقرير اللجوء لعام 2024 الصادر عن وكالة الاتحاد الأوروبي للجوء (EUAA)، استمرت دول الاتحاد الأوروبي الموسع في استضافة أكثر من 4.3 ملايين مواطن من خارج الاتحاد غادروا أوكرانيا، مستفيدين من وضع الحماية المؤقتة، الذي تم تمديده حتى مارس 2025. وفي عام 2023 وحده، أصدرت هذه الدول أكثر من مليون قرار منح حماية مؤقتة، حصل المواطنون الأوكرانيون على 99% منها. ورغم الانخفاض التدريجي في أعداد هذه القرارات منذ ذروة الحرب، فإنها استقرت عند مستويات منخفضة نسبيًا منذ صيف 2023 (وكالة الاتحاد الأوروبي للجوء euaa. 2024).

كما أظهرت البيانات تباينًا في سياسات الدول الأعضاء تجاه الحماية المؤقتة، حيث سمحت بعض الدول بتحويلها إلى تصاريح إقامة للعمل أو لمّ شمل الأسرة، بينما وسّعت دول أخرى نطاق الاستفادة منها ليشمل الأوكرانيين المقيمين خارج أوكرانيا وقت اندلاع الحرب. في المقابل، اتجهت بعض الدول إلى فرض قيود جديدة على أهلية الحصول على الحماية المؤقتة، في خطوة تعكس إعادة تقييم للقدرات الاستيعابية والأولويات الوطنية في إدارة الهجرة (وكالة الاتحاد الأوروبي للجوء euaa. 2024).

المحور الثاني

العوامل الدافعة لتزايد تدفقات اللاجئين نحو الاتحاد الأوروبي

تُعد الحروب والنزاعات المسلحة العامل الجوهري وراء موجات اللجوء الكبيرة في العالم المعاصر. ولم تعد هذه الحروب مقتصرة على النزاعات الدولية فحسب، بل شملت أيضًا النزاعات الداخلية ذات الطابع العرقي أو الطائفي، والتي تدفع أعدادًا كبيرة من السكان إلى الفرار من أوطانهم بحثًا عن الأمان. وقد كان لقرب دول الاتحاد الأوروبي جغرافيًا من مناطق الصراع في العالم العربي، لا سيما بعد ثورات "الربيع العربي"، أثرٌ بالغ في زيادة تدفقات اللاجئين، وخاصة من سوريا التي شكّلت المصدر الأبرز للهجرة القسرية نتيجة الصراع المستمر، وكذلك من أوكرانيا عقب الغزو الروسي، هذا بجانب عدة عوامل أخري تعلقت في جزء منها بدول الصراع والجزء الآخر بالاتحاد الأوروبي ذاته، وذلك على النحو التالي:

أولاً – العوامل الأمنية والسياسية

تتعدد العوامل الأمنية والسياسية التي تدفع الأفراد إلى اللجوء، ومن أبرزها(محمدي، صليحة. 2021، ص197) (رديدة، يسري. 2022، ص15):

الإجراءات القمعية: ممارسات الحكومات التي تهدد حياة المواطنين أو حرياتهم أو ممتلكاتهم بسبب الدين أو العرق أو الرأي السياسي.

النزاعات المسلحة: الحروب الأهلية والصراعات الداخلية التي تؤدي إلى التهجير القسري.

الخوف والاضطهاد: التعرض للتعذيب أو التهديد أو التمييز، وما ينتج عن ذلك من شعور بعدم الأمان.

العوامل الدينية والعرقية: التمييز ضد أقليات دينية أو عرقية بعينها.

الانتماء والرأي السياسي: ملاحقة الأفراد بسبب انتماءاتهم أو مواقفهم السياسية المعارضة للنظام الحاكم.

ثانياً – العوامل الاقتصادية

تُشكّل الفجوة الاقتصادية بين دول الشمال والجنوب العالمي دافعًا رئيسيًا للهجرة واللجوء. ففي العديد من الدول النامية، تدفع معدلات الفقر والبطالة المرتفعة الأفراد إلى المخاطرة بحياتهم للوصول إلى أوروبا، لما توفره من مستويات معيشة مرتفعة وخدمات اجتماعية متقدمة. ويرتبط ارتفاع معدلات البطالة بانخفاض مستويات الدخل، مما يدفع الأفراد إلى البحث عن فرص أفضل في الخارج (سعد الدين، رانيا سليمان. 2025).

ثالثاً – العوامل الثقافية والمعرفية

أدى التطور التكنولوجي في وسائل الاتصال إلى زيادة الاطلاع على الثقافات الأخرى، ما حفّز العديد من الكفاءات العلمية على الهجرة نحو الدول المتقدمة لتحقيق طموحاتهم العلمية والمهنية. وتشير إحصاءات جامعة الدول العربية إلى أن 50% من الأطباء و15% من العلماء العرب يهاجرون إلى أوروبا وأمريكا الشمالية، وأن أكثر من نصف الطلاب العرب الدارسين في الخارج لا يعودون إلى أوطانهم، بسبب الروتين

والبيروقراطية وضعف التقدير العلمي والمادي في دولهم (الخلايلة، هدى أحمد. 2010، ص149) (سليمان، سالم. 2015، ص260).

المحور الثالث

تداعيات تدفقات اللاجئين على الاتحاد الأوروبي

أولًا: أثر أزمة اللجوء السوري على الاتحاد الأوروبي:

أثرت الأزمة علي الإتحاد الأوروبي في عدد من النواحي والتي تتمثل في **(زغلول، إيمان جابر، محروس، مريم السيد، 2023):**

التأثير علي استقرار الاتحاد الاوروبي: يعد قدوم اللاجئين بكثرة إلي الإتحاد الأوروبي أحد أهم الأسباب التي تؤثر علي أمنه واستقراره، حيث تضع تلك الأزمات عبء علي الإتحاد لتظهر قدرته علي حل المشكلات التي يواجهها في بيئته الخارجية وإمكانيته علي اتخاذ الإجراءات والتدابير اللازمة لحل تلك الأزمات.

التأثير علي الهوية والمواطنة: تشير المواطنة إلي " المساواة القانونية بين جميع أعضاء المجتمع بعيدا عن انتمائهم القومي أو طبقتهم أو جنسيتهم أو عرفهم أو ثقافتهم"؛ لذلك يضع مفهوم المواطنة التزام علي الدول بأن تجعل جميع السكان المواطنين في الدولة لديهم نفس الحقوق والواجبات، ولكن في حالة تهميش غير المواطنين عن الحياة السياسية يؤدي ذلك إلي خلق العديد من التوترات والمشكلات التي تضر بمصلحة الدولة بسبب المشاحنات ووجود هويات فرعية مختلفة داخل الدولة الواحدة.

التأثير علي البنية التحتية: تشير تحديات ومشكلات البنية التحتية إلي الضغوط التي يمثلها قدوم اللاجئين علي الخدمات والبنية التحتية في الدولة، وخاصة في حالة عدم وجود موارد طبيعية كافية في الدولة مما يسبب بدوره العديد من المشكلات علي الموارد والخدمات الذي يخلق بدوره عدم استقرار.

التأثير علي التركيبة السكانية: تعد التركيبة السكانية أحد أهم العناصر التي تدل علي قوة الدولة، والمقصود بهذا المعني كمية التجانس والتماسك الاجتماعي وليس الحجم الكبير للسكان، وتلعب الموارد الطبيعية دور كبير، حيث تعد ندرة الموارد وعدم توافقها مع عدد السكان أحد الأسباب التي تسبب مشكلات داخل الدولة، خاصة مع تزايد عدد اللاجئين المتدفقين داخل الدولة.

ثانيًا: أثر أزمة اللجوء الأوكراني على الاتحاد الأوروبي:

شهد الاتحاد الأوروبي خلال عام 2022 ارتفاعًا تاريخيًا في أعداد المهاجرين غير الأوروبيين، مدفوعًا بشكل رئيسي باللاجئين القادمين من أوكرانيا،. وعلى الرغم من انخفاض التدفقات في 2023، فإنها لا تزال أعلى بكثير من المتوسط قبل الجائحة. يختلف حجم وتركيب هذه الزيادة الديموغرافية بين دول الاتحاد الأوروبي، فقد كان للاجئين الأوكرانيين تأثير كبير في أوروبا الوسطى والشرقية وألمانيا، بينما ساهمت الجاليات اللاتينية بشكل أكبر في إسبانيا.

- **التداعيات الاقتصادية (Caselli, F., Gloe, A., Dizioli, F. T., & Toscani, F. 2024):**

الأثر على سوق العمل والإنتاج: أدت الهجرة العالية إلى دعم النمو السكاني للاتحاد الأوروبي في 2022 و2023، ما ساهم في تخفيف آثار الانكماش المتوقع لسكان الفئة العمرية العاملة في العقد القادم. كما ساعدت هذه الزيادة في تلبية الطلب القوي على العمالة، حيث شغل المهاجرون نحو ثلثي الوظائف الجديدة في الفترة بين 2019 و2023، ما عزز مشاركة كل من المهاجرين من داخل الاتحاد وخارجه في سوق العمل. اللافت أن اللاجئين الأوكرانيين تمكنوا من الاندماج بسرعة نسبيًا في سوق العمل الأوروبي، بفضل ظروف السوق المشددة وإمكانية العمل الفوري ضمن برنامج الحماية المؤقتة.

التأثير على الناتج المحلي الإجمالي المحتمل: تظهر المحاكاة باستخدام نموذج شبه هيكلي أن زيادة المعروض من العمالة يمكن أن تؤدي إلى زيادة محتملة في الناتج المحلي الإجمالي في منطقة اليورو تتراوح بين 0.2 و0.7% بحلول عام 2030، مع تقدير مركزي يبلغ 0.5%. يعتمد التأثير على إنتاجية العمالة، حيث أن الفجوة الدائمة بين مهارات المهاجرين والمواطنين الأصليين قد تقلل من الأثر على نصيب الفرد من

الناتج المحلي. ومع مرور الوقت وزيادة رأس المال لمواكبة العمالة، يمكن أن يتلاشى الأثر السلبي على نصيب الفرد.

التداعيات المالية والمحلية: واجهت الدول الأوروبية تكاليف مالية أولية نتيجة تدفق اللاجئين، بلغت نحو 0.2% من الناتج المحلي الإجمالي للاتحاد، وقد تصل إلى 1% في الدول التي استقبلت أكبر عدد من اللاجئين للفرد الواحد. هذه التكاليف المالية ترتبط بالأساس بتوفير الخدمات العامة مثل التعليم والرعاية الصحية والإسكان. على المدى الطويل، يرتبط الأثر المالي بمدى اندماج المهاجرين في سوق العمل واستمرارهم في العمل الإنتاجي. كما يمكن أن تظهر بعض الضغوط المحلية على الخدمات العامة بسبب التزايد المفاجئ للسكان.

- **التداعيات السياسية:**

بدا التوافق السريع والقوي بين دول الاتحاد الأوروبي حول تفعيل "آلية الحماية المؤقتة" المخصصة لفائدة اللاجئين الأوكرانيين، لافتاً بعد انقسامات أوروبية جذرية حول ملف الهجرة واللجوء منذ الأزمة السورية، وهو أحد الملفات الذي يقف حجرة عثرة أمام توحيد المواقف الأوروبية، وأمام مشروع السيادة الاستراتيجي الأوروبي، لذلك يمكن أن تكون هذه الخطوة، إلى جانب الموقف السياسي القوي للاتحاد تجاه روسيا، مؤشراً حول تمتين الروابط الوحدوية الأوروبية، بعد تآكلها المديد منذ الأزمة المالية العالمية في العام 2008، وما أعقبها من أزمات حول اللاجئين، وحول تركيا، وخلال الأزمة الصحية، والبريكست، وغيرها من القضايا المشتركة. ذلك أن هذا التوافق الأوروبي التاريخي بين 27 دولة مكونة للاتحاد يمكن أن يؤدي أخيراً إلى تحقيق طموح المفوضية الأوروبية بإنشاء "وكالة الاتحاد الأوروبي للجوء"، وهي مشروع قيد النقاش منذ عام 2018. وفي جانب آخر من هذه الأزمة، ستخفف موجة اللجوء الأوكراني والتعامل الأوروبي معها من سطوة سرديات اليمين المتطرف الأوروبي حول الهجرة والأجانب، كما ستكشف للرأي العام عن تناقض هذه السردية في التعامل مع الكوارث الإنسانية ومدى عنصريتها (نظيف، أحمد. مارس 2022).

المحور الرابع

الأطر القانونية المنظمة للجوء في الاتحاد الأوروبي

لا تتضمن الصكوك الدولية الخاصة باللاجئين، بما في ذلك اتفاقية جنيف لعام 1951، نصوصًا تحدد آلية واضحة لتوزيع المسؤوليات المتعلقة بحماية اللاجئين وتقاسمها بين الدول. ورغم الجهود الكبيرة التي بُذلت على مدار السنوات الماضية، لم يتم التوصل إلى إطار قانوني عام يضمن توزيعًا منصفًا وشفافًا لهذه المسؤوليات. ويُعد الاتحاد الأوروبي من أوائل الكيانات التي حققت إنجازات بارزة في مجال قانون اللاجئين، حيث سعى إلى توحيد التشريعات المتعلقة باللجوء، وأقر في تسعينيات القرن الماضي "منظومة دبلن" لتحديد الدولة العضو المسؤولة عن النظر في طلبات اللجوء المقدمة، بما يسهم في الحد من ما يُعرف بـ"تسوق اللجوء" (حورية، آيات قاسي. 2020، ص158).

وتظل قضية اللاجئين من أبرز القضايا التي استأثرت باهتمام المجتمع الدولي، حيث تكثفت الجهود لإيجاد حلول جذرية لها أو على الأقل التخفيف من حدتها، بدءًا من وضع آليات فعالة لحماية اللاجئين، ويُعد إنشاء جهاز دولي متخصص في شؤونهم من أبرز تلك الآليات المقترحة (بطوري، أميرة. 2019، ص207).

أولًا: نظام دبلن.

يُعد نظام دبلن أحد الأطر القانونية التي أقرّها الاتحاد الأوروبي بهدف توحيد آليات التعامل مع ظاهرة اللجوء بين الدول الأعضاء، من خلال تحديد الدولة المسؤولة عن دراسة طلبات اللجوء والإجراءات التنظيمية ذات الصلة، بما يشمل حقوق وواجبات كلٍّ من طالبي اللجوء والدول المضيفة. ويرتكز هذا النظام على التطبيق الشامل لأحكام اتفاقية جنيف لعام 1951 الخاصة بوضع اللاجئين[1].

[1] تم إنشاء نظام دبلن المختص في شؤون اللاجئين بناءً على اتفاقية دبلن التي تم إقرارها في 15/ 6/ 1990، حيث تم التوقيع عليها في العاصمة الإيرلندية دبلن ووقعت 12 دولة عضو في الاتحاد الأوروبي، ودخلت حيز التطبيق 1/ 9/ 1997، وعام 2003 تم إدخال تعديلات عليها سميت وفقًا لها اتفاقية دبلن، وفي سنة 2008 اقترحت المفوضية الأوروبية تعديلات إصلاحية أخرى في الاتفاقية تمت الموافقة عليها سنة 2013 تحت مصطلح اتفاقية دبلن.

يتكون نظام دبلن من اتفاقية دبلن ونظام يوروداك، وهو قاعدة بيانات أوروبية مشتركة تتضمن بصمات الأصابع الخاصة بملتمسي اللجوء. وبموجب هذا النظام، تُؤخذ بصمات كل طالب لجوء فور دخوله إحدى الدول الموقعة على الاتفاقية، ويتم حفظها في قاعدة البيانات، مما يمكّن من التحقق مما إذا كان قد سبق له تقديم طلب لجوء في دولة أوروبية أخرى. ووفقًا لذلك، تُلزم اتفاقية دبلن أي دولة عضو بفحص طلب اللجوء المقدم على أراضيها، كما تمنع تقديم طلبات متعددة في دول مختلفة، وذلك من خلال مطابقة البيانات البيومترية المسجّلة.

تنص المادة (2/3) من الاتفاقية على وجوب تقدم طالب اللجوء بطلبه إلى أول دولة من دول دبلن يصل إليها، على أن تتولى هذه الدولة أخذ بصماته والنظر في طلبه. وفي حال انتقاله إلى دولة أخرى بعد دخوله إقليم إحدى دول دبلن، تُعاد مسؤوليته إلى الدولة الأولى التي دخلها، باعتبارها صاحبة الاختصاص. كما أنه إذا تم رفض طلب لجوء شخص ما في دولة عضو ثم انتقل إلى دولة أخرى في نفس الإطار الجغرافي، فإن هذه الأخيرة تتواصل مع الدولة التي أصدرت قرار الرفض لاتخاذ الإجراءات المناسبة.

وتجدر الإشارة إلى أن تحميل الدولة الأولى التي يدخلها طالب اللجوء مسؤولية فحص معظم الطلبات يضع عبئًا كبيرًا على الدول الواقعة على الحدود الخارجية للاتحاد الأوروبي، الأمر الذي قد يعيق الوصول إلى نظام لجوء متوازن. ورغم أن المادة (80) من معاهدة عمل الاتحاد الأوروبي تنص على مبدأ تقاسم المسؤوليات بين الدول الأعضاء، إلا أن تطبيق نظام دبلن يبدو متعارضًا مع هذا المبدأ، حيث يتركز العبء على دول بعينها دون تحقيق توزيع عادل للمسؤوليات.

ثانيًا: الإجراءات الموحدة لاستقبال اللاجئين "ميثاق بروكسل 2024":

شكل عام 2023 جرس إنذار لمسؤولي الاتحاد الأوروبي مع الإعلان عن أنه العام الأسوأ من حيث مواجهة الاتحاد الأوروبي العدد الأكبر من حالات وصول المهاجرين غير الشرعيين لأراضيه منذ عام 2015.

من هذا المنطلق، تصاعد ملف الهجرة واللجوء على رأس أجندة المؤسسات الأوروبية؛ إذ استضافت بروكسل على مدار شهور عديدة اجتماعات لوزراء داخلية التكتل الأوروبي بهدف التوصل إلى اتفاق لإصلاح سياسات الهجرة واللجوء الأوروبية، وكانت الاجتماعات تشهد مفاوضات ماراثونية وسط خلافات سياسية

وحقوقية، إلا أنه مع انعقاد دورة مجلس العدل والشؤون الداخلية في يونيو 2023، تم التوصل لاتفاق بين الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي على تأسيس موقف تفاوضي بشأن الميثاق المقترح للهجرة واللجوء، والذي طُرح في سبتمبر 2020، أملاً في التوصل إلى اتفاق جديد بحلول نهاية العام.

وهكذا، شهدت القارة الأوروبية "لحظة فارقة" في تاريخها في 20 ديسمبر 2023 بعد أن توصل الاتحاد الأوروبي لاتفاق سياسي بشأن إصلاح واسع لنظام الهجرة واللجوء، ينهي أكثر من سبع سنوات من المفاوضات المشحونة حول كيفية تشديد النظام وتقاسم المسؤولية، وفي الوقت ذاته، أقر البرلمان الفرنسي تشريعاً جديداً بشأن الهجرة، بموجبه سيتم تشديد شروط استقبال الأجانب في فرنسا، الأمر الذي أثار جدلاً واسعاً في فرنسا ما بين ارتياح اليمين المتطرف، والذي اعتبر الخطوة بمثابة انتصار أيديولوجي، وانزعاج اليسار والخضر ويمين الوسط من أن القانون سيضر بالمهاجرين غير النظاميين (علمي، حفصة. 2023).

وما بين بروكسل وباريس، يبدو أن المزاج العام في دول الاتحاد الأوروبي بات يركّز على ضرورة ألّا تتكرر أزمة عامي 2015 و2016 عندما دخل إلى أوروبا قرابة مليون شخص، معظمهم من الشرق الأوسط.

تشير المعطيات إلى أن الاتفاق السياسي الأوروبي الأخير من شأنه أن يدفع القارة نحو مزيد من تشديد قوانين الهجرة واللجوء، وما يستتبعه ذلك من تعزيز الإجراءات الأمنية على الحدود الأوروبية، وذلك على النحو التالي(شوقي، أندرو ألبير. 2024):

1. **تعزيز مراقبة الحدود:** يتضمن الاتفاق الجديد سلسلة من التدابير التي تهدف إلى إحكام السيطرة على تدفقات المهاجرين نحو الاتحاد الأوروبي، من أبرزها إنشاء مراكز احتجاز مغلقة بالقرب من الحدود الخارجية لإعادة من تُرفض طلباتهم للجوء بوتيرة أسرع. كما ينص الاتفاق على زيادة جهود حماية الحدود وتعزيز التعاون مع دول ثالثة للحد من الهجرة غير النظامية، بما يضمن رفع مستوى الأمن على الحدود الخارجية للاتحاد.

2. **وضع معايير لجوء موحدة:** لطالما مثّل اختلاف تعريف "آلية التضامن" بين حكومات الدول الأعضاء وتباين المواقف بشأن توزيع اللاجئين عقبة أمام صياغة سياسة موحدة. ويهدف الاتفاق الجديد إلى

تجاوز هذه العقبة عبر إقرار إطار مشترك أكثر صرامة لتسريع إجراءات البت في طلبات اللجوء في جميع دول الاتحاد، مع توحيد المعايير بما يقلل من المماطلة الناتجة عن تباين السياسات الوطنية.

3. **إصلاحات تضامنية محدودة:** لا يشكل الاتفاق تعديلًا جوهريًا على نظام دبلن، الذي يُلزم طالبي اللجوء بتقديم طلباتهم في أول دولة عضو يصلون إليها، وهو ما يضع عبئًا أكبر على دول الحدود الخارجية مثل إيطاليا واليونان. وبدلاً من إلزام الدول ذات معدلات الوصول المنخفضة باستقبال طالبي لجوء، أصبح النقل اختياريًا؛ إذ يمكن للدول التي ترفض استقبال مزيد من المهاجرين دفع تعويضات مالية لدول أخرى داخل الاتحاد تتحمل أعدادًا أكبر، أو لدول خارج الاتحاد تدعم جهود الحد من تدفقات الهجرة.

- **التشريعات الفرنسية الأخيرة بشأن الهجرة (شوقي، أندرو ألبير. 2024):**

على الصعيد الفرنسي، أقر البرلمان قانونًا جديدًا للهجرة يتسم بقدر كبير من الصرامة، بحيث رأى منتقدوه أنه يحمل ملامح توجهات اليمين المتطرف. وتتجلى أبرز ملامحه فيما يلي:

الالتزام بمغادرة الأراضي الفرنسية: ينص القانون على إلزام السلطات الإدارية بإصدار قرار ترحيل كل أجنبي يُرفض طلب لجوئه، ما لم تُمنح له إقامة لسبب آخر. كما يتزامن ذلك مع تعليق الرعاية الطبية للأجانب المرفوضين نهائيًا، وهو ما أثّر على فئات كانت تتمتع بحماية سابقة، مثل من وصلوا قبل سن 13 عامًا، أو من لديهم روابط عائلية في فرنسا، أو المرضى المحتاجين إلى علاج، أو المقيمين بانتظام منذ أكثر من 20 عامًا، وكذلك مواطني دول الاتحاد الأوروبي.

تشديد إجراءات لمّ الشمل الأسري: رفع القانون فترة الانتظار للموافقة على طلب لمّ الشمل من 18 إلى 24 شهرًا، مع إلزام مقدم الطلب بإثبات توفر موارد مالية "منتظمة ومستقرة وكافية". كما خوّل السلطات التحقق الميداني من ظروف السكن والموارد، وألزم المدعوّين عبر لم الشمل بإثبات معرفة أساسية باللغة الفرنسية.

تقليص المساعدات الاجتماعية: اشترط القانون مرور 5 سنوات إقامة في فرنسا للأجانب العاطلين قبل الحصول على المساعدات، في حين يُكتفى بثلاثة أشهر للعاملين. كما فُرض شرط الخمس سنوات للحصول على منح السكن للعاطلين.

تعديل قواعد الحصول على الجنسية: ألغى القانون منح الجنسية التلقائي لأبناء المهاجرين المولودين في فرنسا، وألزمهم بتقديم طلب بين سن 16 و18 عامًا. كما جعل الحصول على الجنسية مستحيلًا في حال صدور إدانة جنائية بحق الشخص.

التزامات إضافية على الطلاب الأجانب: فرض القانون إيداع وديعة تأمين قدرها 3070 يورو عند طلب تصريح إقامة "طالب"، لتغطية نفقات الترحيل المحتملة.

الالتزام بمبادئ الجمهورية: ألزم القانون المتقدمين بطلب الجنسية بالتوقيع على "عقد التزام باحترام مبادئ الجمهورية"، والتي تشمل الحرية الشخصية، وحرية التعبير والضمير، والمساواة بين الجنسين، واحترام رموز الجمهورية وشعارها.

تشديد إجراءات سحب الجنسية والترحيل: نص القانون على ترحيل مرتكبي الجرائم إلى بلدانهم الأصلية بسرعة، وسحب الجنسية من مزدوجي الجنسية المدانين بجرائم خطيرة.

وضع سقف لعدد المهاجرين: تضمّن القانون بندًا يحدد عدد الأجانب المسموح لهم بدخول فرنسا خلال السنوات الثلاث المقبلة، استنادًا لاعتبارات اقتصادية.

المحور الخامس

سياسات الاتحاد الأوروبي تجاه قضية اللاجئين السوريين والأوكرانيين

تركز الدراسة في هذا المحور على التركيز على السياسات الفعلية الاتحاد الأوروبي تجاه قضية اللجوء السوري والأوكراني من منظور مقارن، بهدف تحليل كيفية تعامل الاتحاد مع أزمات الجوء مختلفة، وفهم الآليات الأوروبية في إدارة تدفقات اللاجئين، ودور الدول الأعضاء والمؤسسات الأوروبية في حماية الحقوق الأساسية وضمان الاستقرار الإقليمي.

أولًا: ردود فعل دول الاتحاد الأوروبي تجاه اللاجئين السوريين:

تباينت مواقف دول الاتحاد الأوروبي تجاه تدفق اللاجئين السوريين، وشهدت هذه المواقف تغيرات ملحوظة منذ بداية الأزمة وحتى مراحلها المتأخرة، حيث تراوحت بين عدة أنماط من السياسات على النحو الآتي:

1. **سياسة الترحيب والاستيعاب:** كانت ألمانيا من أوائل الدول التي تبنت سياسة الترحيب باللاجئين، إذ أعلنت عام 2015 عن فتح حدودها وتسهيل إجراءات دخول السوريين طالبي اللجوء، مع نيتها استقبال نحو 800 ألف لاجئ في ذلك العام. غير أن موقفها تغيّر لاحقاً من الانفتاح المطلق إلى التشدد والصرامة (سيدي، خديجتو. 2018).

كما أبدت السويد والنمسا وإسبانيا قدراً من الانفتاح، وإن كان أقل من ألمانيا. فقد جذبت السويد عدداً كبيراً من اللاجئين في بداية الأزمة بسبب قلة عدد سكانها وسياساتها المتساهلة في قبول طلبات اللجوء، حيث استقبلت نحو 65 ألف لاجئ سوري في المرحلة الأولى. أما النمسا فاستقبلت قرابة 18 ألف لاجئ.

2. **سياسة الاستيعاب المشروط:** اتبعت دول مجموعة "فيشيغراد" (بولندا، التشيك، المجر، سلوفاكيا) سياسة تمييزية، إذ اشترطت استقبال اللاجئين المسيحيين فقط. فاستقبلت المجر قرابة 18 ألف لاجئ سوري مسيحي، فيما أعلنت رفض استقبال المسلمين، مبررة ذلك بالخشية على "الهوية الأوروبية". واستضافت سلوفاكيا نحو 200 لاجئ مسيحي فقط، وهو موقف يتعارض مع مبدأ عدم التمييز المنصوص عليه في اتفاقية اللاجئين لعام 1951 (سليمان، فاطمة حرب. 2018).

3. **تغير مواقف بعض الدول:** غيّرت بريطانيا موقفها عام 2014، حيث أعلن رئيس الوزراء آنذاك نية بلاده استقبال 20 ألف لاجئ سوري. كما تحولت فرنسا من الدعوة إلى الانفتاح على اللاجئين إلى فرض قيود، إذ أعلنت استقبال 24 ألف لاجئ خلال عامين في إطار خطة الحصص الأوروبية، وذلك بعد طرح ألمانيا آلية التوزيع الإلزامي للاجئين ((European Commission, 2015.

4. **سياسة الدعم المالي:** اختارت بعض الدول الأوروبية، ومنها الدنمارك، تقديم مساعدات مالية بدلاً من استقبال أعداد كبيرة من اللاجئين. فقد تعهدت في البداية بدفع 10 ملايين دولار، ثم قررت استقبال نحو 11 ألف لاجئ، مع مصادرة أموال ومقتنيات اللاجئين التي تزيد قيمتها عن 1400 دولار لتغطية تكاليف الإقامة والرعاية. أما المجر فأعلنت خطة مساعدات بقيمة 3 مليارات دولار للدول المجاورة لسوريا (Pachock, Merta, 2016).

5. سياسة إقامة مراكز الإيواء : أنشأ الاتحاد الأوروبي مراكز إيواء لفرز طلبات اللجوء، بهدف التمييز بين اللاجئ السياسي والمهاجر الاقتصادي، حيث يمنح الأول حق اللجوء، فيما يُعاد الثاني إلى بلده. وتم إنشاء هذه المراكز في دول مثل إيطاليا واليونان لكونهما نقاط الدخول الرئيسية إلى أوروبا.

- **<u>التغيرات الطارئة على سياسة الاتحاد الأوروبي تجاه أزمة اللجوء السوري:</u>**

أحرج ملف اللاجئين السوريين الاتحاد الأوروبي بسبب تضارب مواقف الدول الأعضاء وتملص بعضهم من الالتزامات، مما دفع المؤسسات الأوروبية إلى تبني مبادرات مشتركة (صبحي، مروة. 2011)، أبرزها:

الاتفاق الأوروبي التركي (2016): اتفق الاتحاد الأوروبي وتركيا على خطة "واحد مقابل واحد"، بحيث تستقبل أوروبا لاجئاً سورياً من المخيمات التركية مقابل كل طالب لجوء يُعاد من اليونان إلى تركيا، مع إعطاء الأولوية لمن لم يدخل أوروبا بشكل غير قانوني. كما نص الاتفاق على إعادة كل من رُفض طلبه بعد 20 مارس 2016 إلى تركيا.

سياسة إعادة التوطين وتقاسم الحصص: تنص على نقل اللاجئين من بلد لجؤوا إليه أولاً إلى بلد ثالث يمنحهم الإقامة الدائمة. ورغم خطة المفوضية الأوروبية لإعادة توطين 160 ألف لاجئ خلال عامين لتخفيف العبء عن إيطاليا واليونان، لم يُنفذ منها سوى نحو 1,263 حالة في البداية، ثم ارتفع العدد إلى 30

ألفاً بحلول 2017، وهو ما يمثل ثلث الهدف المعلن. وواجهت الخطة معارضة من دول مثل مجموعة فيشيغراد التي رفضت الحصص الإلزامية.

سياسة البلدان الآمنة: وضع الاتحاد الأوروبي قائمة بدول مصنفة كـ"آمنة"، منها تركيا وصربيا ومقدونيا، بحيث يُرفض طلب اللجوء المقدم من شخص قادم منها، باعتبار أنه لا يتعرض لاضطهاد.

سياسة الحماية المشتركة للحدود: عزز الاتحاد الأوروبي التعاون الأمني عبر نشر قوات على الحدود، خاصة في اليونان وإيطاليا، وملاحقة شبكات تهريب البشر، وتطوير آليات خفر السواحل الأوروبية.

التعهدات المالية الدولية: في أواخر مايو 2024، تعهد الاتحاد الأوروبي والجهات المانحة الدولية بتقديم ما يقارب 8 مليارات يورو على شكل منح لدعم ملايين النازحين السوريين داخل وخارج سوريا. جاء هذا التعهد خلال مؤتمر بروكسل لدعم مستقبل سوريا، بهدف التخفيف من آثار الأزمة الإنسانية المستمرة منذ أكثر من 13 عامًا. إلا أن بعض الانتقادات وجهت لهذه المساعدات، معتبرة أنها لم تحقق التأثير الكافي في معالجة أسباب الهجرة، أو حماية الحقوق الأساسية للسوريين.

سياسة دعم الجوار السوري: يواصل الاتحاد الأوروبي دعم الدول المجاورة لسوريا، مثل الأردن ولبنان وتركيا، من خلال مساعدات إنسانية وتنموية واقتصادية، إيمانًا بأن الحل المستدام للأزمة يتطلب تسوية سياسية شاملة وفق قرار مجلس الأمن 2254 وبيان جنيف 2012. كما يدعم الاتحاد دور الأمم المتحدة كإطار شرعي وحيد لعملية السلام، ويعمل على تعزيز الاستقرار الاجتماعي وحماية كرامة اللاجئين (غينج، أوزغبي، بارود، ميساء. 2024).

السياسة الخارجية للاتحاد تجاه سوريا: قبل عام 2011، كانت السياسة الأوروبية تجاه سوريا تقوم على "المشاركة البناءة"، في إطار عملية برشلونة الهادفة لإنشاء منطقة ازدهار مشترك في حوض المتوسط. إلا أن اندلاع الحرب الأهلية قلّص من قدرة الاتحاد على التأثير، سواء عبر سياساته الجماعية أو من خلال مواقف الدول الأعضاء منفردة.

العقوبات على النظام السوري: يفرض الاتحاد الأوروبي عقوبات موجهة ضد مسؤولين وكيانات مرتبطة بنظام الأسد، بهدف وقف الانتهاكات ودعم التسوية السياسية. وقد جدد مؤتمر بروكسل الرابع عام 2020 التزام المجتمع الدولي بدعم الدول المجاورة لسوريا، خاصة الأردن ولبنان وتركيا ومصر والعراق.

ثانيًا: الاستجابة الأوروبية لأزمة اللجوء الأوكراني:

مع اندلاع الحرب في أوكرانيا، وجدت دول الجوار الأوكراني نفسها في خط المواجهة الأول مع تدفقات بشرية غير مسبوقة في تاريخ أوروبا الشرقية المعاصر. تشترك أوكرانيا في حدود برية مع أربع دول أعضاء في الاتحاد الأوروبي هي: بولندا، وسلوفاكيا، والمجر، ورومانيا، فضلًا عن حدودها الجنوبية مع جمهورية مولدوفا. هذه الجغرافيا جعلت من تلك الدول نقاط عبور رئيسة ومراكز استقبال عاجلة للاجئين منذ اللحظات الأولى للأزمة.

أقدمت هذه الدول على تنفيذ حزمة من الإجراءات العاجلة للتعامل مع التحديات اللوجستية الهائلة الناتجة عن تدفق مئات الآلاف من الفارين. أنشأت بولندا ورومانيا مراكز استقبال قادرة على استيعاب مليون لاجئ لكل منهما، بينما أقامت المجر مرافق تتسع لنحو 600 ألف شخص، وسلوفاكيا لنحو 500 ألف. كما خصصت عدة دول أوروبية ملاجئ مؤقتة وأماكن إقامة قصيرة وطويلة الأمد، مع اعتماد سياسة "الحدود المفتوحة" التي أتاحت دخول اللاجئين الأوكرانيين دون الحاجة لاختبارات فيروس كورونا، بل وتعبئة الجيوش الوطنية للمساعدة في مراكز الاستقبال على طول الحدود (الشحري، أسماء رفاعي، 2022) (شحاده، محمد. 2023)

بولندا: أكبر مستقبل للاجئين الأوكرانيين: أفادت تقارير المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بأن بولندا استقبلت أكثر من نصف العدد الإجمالي للاجئين الأوكرانيين. يمتد الحد الفاصل بينها وبين أوكرانيا لنحو 300 ميل، وقد ألغت وارسو جميع القيود على دخول الأوكرانيين، بما في ذلك شرط حمل وثائق السفر أو الخضوع لفحوص كورونا، إدراكًا لخطورة الوضع الإنساني.

لم تقتصر جهود الإغاثة على الحكومة البولندية، إذ شارك المجتمع المدني والمنظمات الدولية، وعلى رأسها الصليب الأحمر، في توفير المأوى، والرعاية الصحية، والأدوية، والمواد الغذائية، والملابس. وقدّم سكان

العاصمة وارسو نحو 2500 شقة للإيواء، مع نشر قوائم الفنادق والمنازل المتاحة على الإنترنت. تجدر الإشارة إلى أن بولندا كانت تضم نحو مليون أوكراني قبل الأزمة الحالية، معظمهم قدموا بعد ضم روسيا لشبه جزيرة القرم عام 2014، وتقدّر الأمم المتحدة أن عددهم قد يرتفع بمقدار ثلاثة ملايين إضافيين إذا استمرت العمليات العسكرية.

رومانيا: تضامن شعبي يتجاوز الأداء الحكومي: احتلت رومانيا المرتبة الثانية بعد بولندا من حيث استقبال اللاجئين، حيث دخل أراضيها أكثر من نصف مليون أوكراني. قوبل هؤلاء اللاجئون بترحيب واسع من السلطات والمواطنين على حد سواء. أنشئت لجان ترحيب مؤقتة ضمت ممثلين للحكومة، ومنظمات غير حكومية، وكنائس، ومتطوعين قدموا الغذاء والإقامة مجانًا.

ورغم إسهام بوخارست في دعم أوكرانيا بمجالات مثل الأمن السيبراني، فإن جهودها الرسمية في إيواء اللاجئين كانت أقل من نظيراتها في أوروبا الشرقية، بينما كان التضامن الشعبي أكثر فاعلية، حيث بادر مواطنون للتواصل مباشرة مع اللاجئين عبر منصات التواصل الاجتماعي لتقديم الدعم.

مولدوفا: محطة عبور رغم الموارد المحدودة: رغم كونها من أفقر دول أوروبا، استقبلت مولدوفا أكثر من 394 ألف لاجئ، لتكون الوجهة الثالثة بعد بولندا ورومانيا. إلا أن معظم هؤلاء اللاجئين لم يبقوا طويلًا، إذ اعتُبرت مولدوفا محطة عبور نحو الاتحاد الأوروبي، ويرجع ذلك جزئيًا إلى مخاوف أمنية داخلية بعد إعلان حالة الطوارئ وإغلاق المجال الجوي.

أنفقت الحكومة نحو 4 ملايين دولار يوميًا على دعم اللاجئين، وسمحت بدخولهم باستخدام بطاقة الهوية فقط، متخلية عن شروط جواز السفر أو شهادات التطعيم. كما وفرت الرعاية الصحية، وشارك المواطنون في توفير السكن والغذاء والملابس عبر منصات إلكترونية.

المجر: تحول في السياسة تجاه الهجرة: عرفت المجر سابقًا بموقفها المناهض للهجرة، مما أثار انتقادات أوروبية، لكن الأزمة الأوكرانية دفعتها لتغيير هذا النهج وفتح الحدود، مستقبلة نحو 390 ألف لاجئ خلال شهر واحد من بدء الحرب. رغم امتناعها عن إرسال مساعدات عسكرية لأوكرانيا، خففت بودابست من قواعدها الصارمة، وسمحت بدخول اللاجئين دون وثائق أو فحوص كورونا.

سلوفاكيا: دعم مالي مباشر للمضيفين: استقبلت سلوفاكيا أكثر من 300 ألف لاجئ، وقدمت وزارة ماليتها دعمًا نقديًا يبلغ 200 يورو شهريًا للمنازل والمؤسسات التي تستضيف أوكرانيين، إضافة إلى 100 يورو إضافية عن كل طفل مستضاف.

➢ **آلية الحماية المؤقتة: إطار أوروبي غير مسبوق (European Commion, March 2022)**

شهد الاتحاد الأوروبي خلال السنوات الأخيرة موجات متلاحقة من المهاجرين واللاجئين، بلغت ذروتها منذ عام 2015 مع اندلاع أزمة اللجوء السورية، ثم تجددت حدّتها في عام 2021 مع تدفق اللاجئين الأفغان إثر سقوط كابول في أيدي حركة طالبان، إضافة إلى أزمة المهاجرين العالقين على الحدود البولندية–البيلاروسية. وعلى النقيض من هذه الأزمات، جاءت أزمة اللاجئين الأوكرانيين لتسجّل أكبر موجة نزوح تشهدها القارة الأوروبية منذ الحرب العالمية الثانية، مدفوعة بميزة جغرافية وقانونية فريدة؛ إذ يتمتع الأوكرانيون بحق دخول منطقة شنغن دون تأشيرة والإقامة فيها لمدة تصل إلى 90 يومًا بصورة قانونية، وهو ما جعل من الصعب على بروكسل الحد من تدفقهم، خاصة أن الحرب تدور في دولة مجاورة للاتحاد الأوروبي ومعفاة مسبقًا من شروط التأشيرة.

وللتعامل مع هذا الوضع غير المسبوق، فعّلت مؤسسات الاتحاد الأوروبي في مطلع مارس 2022، وللمرة الأولى منذ اعتمادها عام 2001، آلية الحماية المؤقتة التي صُممت إبّان أزمة لاجئي كوسوفو في حروب يوغوسلافيا. تتيح هذه الآلية تجاوز الإجراءات التقليدية المعقدة للجوء، وتوفر مسارًا سريعًا لمنح الحماية، بما يشمل تصاريح إقامة لمدة عام قابل للتجديد لعامين إضافيين في حال استمرار النزاع، إضافة إلى إتاحة العمل، والحصول على السكن، والرعاية الصحية، والتعليم. وتتميز هذه السياسة بأنها تمنح الحماية من أي دولة عضو في الاتحاد الأوروبي، بغض النظر عن الدولة التي دخل منها اللاجئ، في إطار مبدأ "توزيع الأعباء" بين الدول الأعضاء، وهو ما يمثل تحوّلًا واضحًا عن نهج أزمة 2015 حين رفضت عدة دول أوروبية مبدأ تقاسم المسؤولية، ما ترك الدول الساحلية الجنوبية تحت ضغط مباشر.

كما اتخذت خطوات عملية لدعم حرية تنقل اللاجئين داخل القارة، إذ قدّمت شركات السكك الحديدية في ألمانيا، والنمسا، وفرنسا، وبلجيكا تذاكر مجانية للأوكرانيين، في إشارة إلى انخراط المجتمع الأوروبي بأكمله

في جهود الاستقبال. ويعكس هذا الإسراع في تطبيق التدابير رسالة سياسية واضحة مفادها أن الاتحاد الأوروبي موحد ومتضامن في مواجهة روسيا، فضلًا عن أن خبرات أزمة اللاجئين السوريين عام 2015، وما تلاها من توترات مع تركيا وبيلاروسيا، قد دفعت بروكسل إلى تطوير قدراتها الاستباقية عبر الاستثمار في أنظمة الإنذار المبكر والتنبؤ بالأزمات، وتعزيز صلاحيات الوكالات المختصة مثل فرونتكس، ووكالة الاتحاد الأوروبي للجوء (EUAA)، ووكالة التعاون في إنفاذ القانون (اليوروبول)، بما يمكنها من التدخل السريع وبناء القدرة المؤسسية للتعامل مع الزيادات المفاجئة في أعداد اللاجئين.

ثالثًا: ازدواجية المعايير وتباين السياسات الأوروبية تجاه أزمات اللاجئين (شحاده، محمد. 2022) (نظيف، أحمد. 2022) (شاويش، ماهر حسن. 2022):

أبرزت الأزمة الأوكرانية ازدواجية جلية في معايير الاتحاد الأوروبي حيال قضية اللجوء، كما كشفت عن عمق النزعة العنصرية الكامنة داخل المعسكر الغربي. فبينما انتهجت الدول الأوروبية سياسات متشددة ورافضة تجاه موجات اللجوء القادمة من مناطق الصراع في الشرق الأوسط وإفريقيا منذ أزمة اللاجئين السوريين عام 2015، مرورًا بتفاقم الأزمة الأفغانية، سارعت هذه الدول إلى إظهار تعاطف استثنائي مع اللاجئين الأوكرانيين، ووفرت لهم استقبالًا مغايرًا تمامًا لما عايشه نظراؤهم من السوريين أو الأفغان. ويتجلى هذا التباين بوضوح في الأرقام؛ إذ تجاوز عدد اللاجئين الأوكرانيين الذين دخلوا الاتحاد الأوروبي منذ اندلاع العملية العسكرية الروسية بثلاثة أضعاف عدد السوريين الذين وصلوا ما بين عامي 2015 و2016 والمقدَّرين بحوالي 1.5 مليون لاجئ، وهو رقم مساوٍ تقريبًا لعدد الأوكرانيين الذين نزحوا إلى أوروبا خلال الأسبوع الأول فقط من الحرب.

ويزداد التناقض وضوحًا عند النظر إلى التدابير الأوروبية الحالية مقارنة بما اتُّخذ عام 2015، حيث أقرّ الاتحاد الأوروبي آنذاك احتجاز طالبي اللجوء لفترات قد تصل إلى 18 شهرًا بحجة التدقيق الأمني والحد من تهديدات الإرهاب، بينما منح الأوكرانيين تسهيلات استثنائية تتيح لهم الدخول والإقامة والعمل فورًا. والمفارقة الأبرز أن الدول التي عُرفت بتشددها البالغ ومعاداتها للأجانب في عام 2015، مثل بولندا والمجر وسلوفاكيا ورومانيا، تحولت اليوم إلى خط الدفاع الأول في استقبال الأوكرانيين وتقديم الدعم لهم.

ولا تقتصر الازدواجية الأوروبية على التفرقة بين اللاجئين الأوروبيين وغيرهم، بل امتدّت أيضًا إلى داخل الساحة الأوكرانية ذاتها؛ حيث ظهر تمييز واضح بين المواطنين الأوكرانيين وغيرهم من ذوي الجنسيات الأخرى المقيمين في أوكرانيا. فقد أشارت تقارير متعددة إلى أنّ الأولوية في العبور من المعابر الحدودية مُنحت للأوكرانيين، بينما ظلّ الآخرون يكافحون من أجل الخروج.

وتعود هذه الازدواجية المتجذّرة في الموقف الغربي من قضية اللاجئين إلى جملة من العوامل، في مقدمتها الروابط الجغرافية والتاريخية والثقافية المشتركة، باعتبار أن أوكرانيا بلد أوروبي يشاطر غيره من الدول الأوروبية معايير وقيمًا متقاربة. وقد عبّر رئيس الوزراء البلغاري "كيريل بيتكوف" عن هذا التصور بوضوح حين أشار إلى أنّ الموجة الحالية من اللاجئين تختلف عن الموجات السابقة، لأن اللاجئين الأوكرانيين "مواطنون أوروبيون" في الأساس، ويتصفون بمستويات مرتفعة من التعليم والقدرة.

في المقابل، فإن رفض استقبال اللاجئين من الشرق الأوسط يجد جذوره في الصورة الذهنية السائدة عن المنطقة باعتبارها فضاءً للصراعات المستمرة، وموطنًا للانقسامات العرقية والطائفية والمذهبية، وهو ما يربط الحرب والدمار بالهوية الثقافية لشعوبها. وقد تجسّد هذا التصور النمطي بوضوح في تصريحات رئيس الوزراء المجري "فيكتور أوربان" الذي وصف لاجئي الشرق الأوسط بأنهم "غزاة مسلمون".

المحور السادس

فرص وتحديات تبني الاتحاد الأوروبي سياسات أكثر توازنًا وعدالة

تجاه قضايا اللجوء

تبنى النواب الأوروبيون، الأربعاء (10 أبريل 2024)، تعديلًا واسع النطاق لسياسات اللجوء في الاتحاد الأوروبي، في خطوة هي ثمرة تسوية صعبة حول موضوع يغذي منذ أعوام التوترات والانقسامات بين الدول الـ27 الأعضاء في التكتل القاري.

وصوت البرلمان لصالح عشرة نصوص تشكل "ميثاق الهجرة واللجوء"، وذلك خلال جلسة عامة في بروكسل قاطعتها لفترة وجيزة احتجاجات الناشطين المعادين لهذا الإصلاح.

وقالت رئيسة البرلمان الأوروبي روبرتا ميتسولا عبر منصة "إكس": "استغرق إعداد (القواعد) 10 سنوات. لكننا التزمنا بتعهدنا".

ما هي الدوافع وراء تبني الاتحاد الأوروبي لهذا الميثاق؟ وكيف يمكن تفسيره وتحليله في ضوء السعي لتحقيق توازن دقيق بين الحفاظ على أمن واستقرار الاتحاد من جهة، وضمان حماية حقوق الإنسان، لا سيما حقوق اللاجئين والمهاجرين، من جهة أخرى؟.

أولًا: الدوافع (لعروسي، محمد عصام. (2024):

- **المخاوف الأوروبية من تدفقات اللاجئين والهجرة:**

لا شك أن تداعيات الهجرة وتزايد أعداد طالبي اللجوء في أوروبا تثير سلسلة من الأزمات المتكررة التي تؤثر على المجتمعات الأوروبية، غير أن تخوفات الاتحاد الأوروبي وقلقه المبالغ فيه تبدو مرتبطة بتركيزه على البعد الأمني، إذ يسيطر هذا البعد على طريقة تعاطي الدول واستجابتها للمهاجرين غير النظاميين وطالبي اللجوء، بما يشمل مسؤولية الاتحاد الأوروبي ودوره الأساسي في الحفاظ على أمن وسلامة واستقرار الشعوب الأوروبية (القيزاتي، طارق. 2024).

في المقابل، يواجه الاتحاد الأوروبي تحديًا إنسانيًا واضحًا، فقد سجّل عام 2023 وفاة أو فقدان 3,150 مهاجرًا عبر البحر، بينهم 161 طفلًا و104 نساء، كما يتعرض المهاجرون لخطر العنف والاستغلال من قبل عصابات الاتجار بالبشر.

تفرض دول أوروبية، وخصوصًا الجنوبية منها، قيودًا صارمة على المهاجرين وطالبي اللجوء، كما تساء معاملتهم بوضعهم في مراكز مكتظة ومهملة أثناء معالجة ملفاتهم، التي تخضع لإجراءات بيروقراطية معقدة وبطيئة. حتى الأفراد المعترف بهم رسميًا كلاجئين يواجهون صعوبات في الحصول على المساعدة اللازمة التي تسهّل اندماجهم في النسيج الاقتصادي والاجتماعي والثقافي الأوروبي.

يرى الاتحاد الأوروبي أن إبرام الاتفاقات والشراكات مع دول المنشأ للمهاجرين غير النظاميين يمثل الحل الأمثل لمواجهة أعداد المهاجرين القادمين من دول هشة أو من مناطق تفتقر إلى فرص العمل وظروف العيش الكريم. ويُعتبر نموذج الاتفاق مع تركيا عام 2016 مثالًا ناجحًا للحد من تدفق اللاجئين السوريين، غير أنه من المتوقع أن تتطور ظاهرة الهجرة غير النظامية، بما في ذلك تكتيكات تهريب البشر، وتحول مسارات التهجير، وزيادة رغبة الشباب القادم من مناطق النزاعات والأزمات الاقتصادية في المخاطرة وعبور الحدود البحرية الأوروبية بشكل جماعي.

بعد الانخفاض النسبي في معدلات الهجرة غير النظامية وطلبات اللجوء خلال جائحة كورونا وما تبعها من سياسات إغلاق وتباعد اجتماعي، استمرت الدول الأوروبية في تعزيز سياساتها الأمنية وتحصين حدودها، والعمل على الحد من الهجرة غير النظامية بالتنسيق مع دول جنوب أوروبا.

كما أن الحرب الروسية الأوكرانية أربكت حسابات الاتحاد الأوروبي اقتصاديًا وأمنيًا، ما دفع الحكومات المنتخبة في أوروبا إلى استخدام موضوع الهجرة كورقة سياسية لكسب أصوات انتخابية، وزيادة مخاوف المواطنين الأوروبيين من التداعيات السلبية للهجرة، ورفع مستوى الشعور المعادي للأجانب.

- **صعود اليمين المتطرف وتأثيره على سياسة اللجوء والهجرة في أوروبا (Balfour R. and Rose S. 2022) (Lehne S. April 2024):**

يُعَد صعود اليمين المتطرف في الانتخابات التشريعية للبرلمان الأوروبي، إضافة إلى الانتخابات الرئاسية والتشريعية في العديد من الدول الأوروبية، مؤشرًا على عودة السياسات الشعبوية المحافظة والمعادية للهجرة، ما شكّل ضربة قوية للديمقراطيات الغربية، لا سيما في فرنسا وألمانيا.

على وجه العموم، عزز اليمين المتطرف مواقعه في انتخابات البرلمان الأوروبي لعام 2024، لاسيما في فرنسا وإيطاليا والنمسا، تليها ألمانيا وهولندا، كما حافظ على حضوره أو حتى تقدّمه في البرلمان الأوروبي في إسبانيا واليونان وسلوفاكيا والمجر وعدد من الدول الأوروبية الأخرى.

خسارة الرئيس الفرنسي ماكرون أمام حزب التجمع الوطني اليميني المتطرف دفعته إلى إعلان حل الجمعية الوطنية والدعوة لانتخابات برلمانية مبكرة، بينما سجل حزب المستشار الألماني تراجعًا لافتًا، محققًا أسوأ نتيجة في تاريخه أمام المحافظين وحزب "البديل من أجل ألمانيا" المتشدد.

وعلى الرغم من أن اليمين المتطرف لم يحصل على أغلبية مريحة في ظل وجود الأحزاب الليبرالية المعتدلة في البرلمان الأوروبي، فإن حصوله على مكاسب ومقاعد إضافية قد يعرقل مسار التشريعات المتعلقة بالسياسات العامة للهجرة، وسياسات اللجوء، وبرامج إدماج المهاجرين في النسيج السياسي والاقتصادي والاجتماعي الأوروبي.

كما اتفقت خطابات الأحزاب اليمينية المعارضة في دول الاتحاد الأوروبي على فشل الحكومات في مواجهة التحديات الكبرى، خاصة خلال أزمة كورونا، مع التأكيد على مواقفها المعادية للهجرة والمهاجرين.

وقد استندت المحرّكات الأساسية التي دعمت سردية هذه الأحزاب المتطرفة إلى معاناة المواطن الأوروبي من أزمات اقتصادية خانقة، ما عزز الهواجس الأمنية المرتبطة بالهجرة، والتحول نحو الطاقة المتجددة، والتوترات الجيوسياسية المعقدة، ولا سيما تلك المترتبة على انعكاسات الحرب الروسية–الأوكرانية على أوروبا.

لقد كان تأثير اليمين المتطرف على سياسات الهجرة واضحًا حتى قبل تقدمه في انتخابات البرلمان الأوروبي لعام 2024. ففي عام 2023، تبنّى حزب الشعب الأوروبي مواقف يمينية متشددة تجاه معالجة الهجرة غير النظامية، فيما زعم تحالف أحزاب الهوية والديمقراطية أن مطالبه أُدرجت في النص النهائي لاستنتاجات مجلس الاتحاد الأوروبي. ويُعد موقف اليمين المتطرف المعادي للهجرة والمهاجرين القضية السياسية الوحيدة التي تتفق عليها غالبية الفصائل اليمينية المختلفة.

ذهبت بعض الأحزاب اليمينية مثل الجبهة الوطنية الفرنسية، وحزب الحرية النمساوي، وحزب البديل من أجل ألمانيا إلى حد التحذير من "الاستبدال العرقي"، مع إبراز مخاوف خاصة تجاه المهاجرين المسلمين، حيث تبنى حزب الحرية موقفًا أيديولوجيًا معاديًا للإسلام.

كما أن المخاوف المتعلقة بالتكاليف الاقتصادية لطالبي اللجوء وتأثيرات الهجرة على القانون والنظام وسوق العمل تشكّل سمات مشتركة بين الأحزاب اليمينية، التي تدعو إلى إعادة تأميم سياسات الهجرة واللجوء، وتتبنى إجراءات صارمة تشمل تعزيز الرقابة الحدودية، والحصار البحري، ونقل معالجة طلبات اللجوء إلى دول خارج الاتحاد، وإعادة المهاجرين غير النظاميين إلى بلدانهم الأصلية.

تعارض العديد من هذه الأحزاب أي دور فعّال للاتحاد الأوروبي في تنظيم هذه الملفات، وكذلك أي التزام بالقواعد الدولية مثل اتفاقية الأمم المتحدة للاجئين 1951 أو الميثاق العالمي للهجرة 2018. واستمرار صعود اليمين المتطرف يعرقل تطبيق لوائح الهجرة ويضعف قدرة الاتحاد الأوروبي على تطوير ديناميات استجابة مشتركة، ما يؤدي إلى العودة إلى سياسات وطنية منفردة.

استغلت الأحزاب اليمينية المتطرفة موضوع الهجرة لتوظيف المظالم الحقيقية للمواطنين، مثل مشكلات الرعاية الصحية، والإسكان، وارتفاع تكاليف المعيشة، ما جعل النقاش حول الهجرة أكثر حساسية بين الدول الأعضاء، لا سيما بعد وصول أعداد كبيرة من المهاجرين بين عامَي 2015 و2016. ومنذ ذلك الحين، حاولت الأحزاب الوسطية تبني بعض سرديات اليمين المتطرف على المستويين الوطني والأوروبي للحفاظ على الناخبين المنشقين.

غير أن هذه المحاولات غالبًا ما بدت مناورات ملتبسة ومضللة للرأي العام الأوروبي، إذ تمثل رد فعل الاتحاد الأوروبي في سلسلة من السياسات التي ركزت على محورين أساسيين لمواجهة تدفقات الهجرة:

الأول: الاستعانة بمصادر خارجية لإدارة الهجرة، عبر توقيع اتفاقيات مع دول مجاورة للاتحاد لمنع المهاجرين من الوصول إلى أراضيه، رغم سجلات حقوق الإنسان المتذبذبة في بعض هذه الدول، مثل ليبيا وتونس.

الثاني: أَمْنَنة الهجرة، أي النظر إلى الهجرة باعتبارها قضية أمنية، ما أدى إلى اعتماد سياسات صارمة لمراقبة الحدود وردع المهاجرين، بما في ذلك الميثاق الجديد للهجرة واللجوء الذي اعتمده مجلس الاتحاد الأوروبي في مايو 2024. ومع بدء تطبيق الميثاق، دعا بيان اليمين الأوروبي إلى تعزيز إجراءات الرقابة الحدودية، مؤيدًا فكرة معالجة طلبات اللجوء خارج الحدود الجغرافية للاتحاد الأوروبي.

ثانيًا: السياق والمضمون (نظيف، أحمد. إبريل 2024) (González Enríquez, C, May 2024):

يتألف الميثاق من مجموعة تضم خمس لوائح تمتد على ما يقرب من 2000 صفحة من النصوص. وقد تم التوصل إلى توافق بين الدول الأعضاء بشأن لائحتين من أصل اللوائح الخمس بعد عامين من المفاوضات، وحظيتا بالموافقة بالإجماع من قِبَل المجلس في يونيو 2022. إحداهما هي لائحة الفحص (Screening regulation). أما اللائحة الثانية فهي "يورو داك" (EURODAC)، قاعدة بيانات بصمات الأصابع التي يستخدمها الاتحاد الأوروبي لمتابعة طالبي اللجوء داخل منطقة شِنغن، ومنع ما يُعرف بـ "التسوق للحصول على اللجوء".

بعد الاتفاق على هذين التنظيمين، توقفت المفاوضات بشأن ثلاثة تنظيمات أخرى اقترحتها المفوضية: تنظيم إدارة اللجوء والهجرة، والإجراء الموحد للجوء، والاستجابة لأزمات اللجوء وحالات القوة القاهرة. وقد جرى التوصل إليها أخيرًا في اجتماعات المجلس الأوروبي في يونيو وديسمبر 2023، رغم معارضة بولندا والمجر.

وقد تباينت المواقف خلال النقاشات حول هذه اللوائح الثلاثة المترابطة؛ إذ تمسكت دول جنوب أوروبا بمطلبها بمزيد من التضامن الأوروبي، في حين رفضت دول شرق أوروبا (خصوصًا بولندا والمجر) قبول حصة نسبية من طالبي اللجوء. أما دول الوسط والشمال (التي تُعد الوجهة المفضلة لطالبي اللجوء) فقد ضغطت من أجل إطالة الفترة التي تظل فيها دولة الدخول الأولى إلى الأراضي الأوروبية ـ وغالبًا ما تكون في جنوب أوروبا ـ مسؤولة عن هؤلاء المهاجرين. كانت دول الوسط والشمال ترغب في أن تكون هذه الفترة غير محددة، لكن تم الاتفاق في النهاية على أن تكون 20 شهرًا (و12 شهرًا في حالة الأشخاص الذين يتم إنقاذهم في البحر).

جرت المفاوضات النهائية لإقرار الميثاق في عامي 2022 و2023، في سياق مختلف تمامًا عن ذلك الذي كان سائدًا عندما قدمت المفوضية اقتراحها الأولي في عام 2020، في خضم الجائحة وما صاحبها من انخفاض حاد في الحركة والتنقل.

ومع تجاوز مرحلة الجائحة، استؤنفت الهجرة غير النظامية ووصول طالبي اللجوء إلى أوروبا بأعداد أكبر، وبعد الهجوم الروسي على أوكرانيا، أُضيف في عام 2022 حوالي 4 ملايين أوكراني ممن حصلوا على اللجوء في الأراضي الأوروبية. واجهت العديد من الدول الغربية في عامي 2022 و2023 أنظمة معالجة اللاجئين ضغوطًا هائلة نتيجة الأعداد الكبيرة من المتقدمين، حيث سُجل وصول 300 ألف مهاجر غير نظامي في عام 2022، و380 ألفًا في عام 2023، مع وجود نحو مليون طالب لجوء متراكمين في عام 2023، فضلاً عن التوترات في عدة دول بشأن توفر المساكن بعد إسكان اللاجئين الأوكرانيين، وبعد التجربة الصادمة لعام 2021، حين استُخدمت الهجرة كأداة سياسية على الحدود البولندية مع بيلاروس (وفي معقل سبتة الإسباني شمال إفريقيا).

بوجه عام، دارت النقاشات حول الميثاق في مناخ سياسي يشهد قبولًا متزايدًا من الأحزاب السياسية الأوروبية والرأي العام للمواقف المقيدة تجاه اللجوء، مع تحقيق مكاسب انتخابية في العديد من الدول للأحزاب المعادية للأجانب والقومية، وانحياز الأحزاب التقليدية، بما فيها الاشتراكيون الديمقراطيون في شمال ووسط أوروبا، نحو مواقف أكثر تشددًا، مع تقليص الحقوق وتقليص فرص الدخول. كما أن العديد من الدول الأعضاء، بما في ذلك ألمانيا والسويد والنمسا وبلجيكا وهولندا وإيطاليا وفرنسا، تعمل على تشديد سياسات اللجوء والهجرة لديها.

في هذا السياق، لم يكن بالإمكان التوصل إلى اتفاق بشأن الميثاق إلا على أساس القاسم المشترك الوحيد: الهدف المشترك للدول في تحقيق قدر أكبر من السيطرة على القادمين، بما يتضمن تقليل فرص تقديم طلبات اللجوء عند الحدود الخارجية لأوروبا. وهذه النتيجة، التي كانت حتمية سياسيًا في السياق الحالي، تمثل الانتقاد الرئيسي الذي توجهه المنظمات غير الحكومية والمراقبون الآخرون للميثاق. ستكون الإجراءات أكثر تشددًا، ونتيجة لذلك، سيرتفع عدد المرفوضين، إذ إن نسبة كبيرة ممن يُقبلون في عملية اللجوء حاليًا يتم رفض طلباتهم في نهاية المطاف. وفقًا للأنظمة الجديدة، سيكون عدد الأشخاص الذين تُرفض محاولتهم الدخول في عملية اللجوء منذ البداية أكبر. من ناحية أخرى، تم تعزيز الحماية المقدمة للقصر، والأسر التي لديها أطفال، والمهاجرين الأكثر ضعفًا بشكل خاص.

لم يكن هدف الميثاق أبدًا تسهيل منح اللجوء، بل تنظيمه وتوحيده وجعل إدارته في أوروبا أكثر قابلية للتنبؤ، لتجنب الصراعات بين الدول الأعضاء. ويتمثل الهدف الرئيسي للميثاق في الشؤون الداخلية: وضع إجراءات ومعايير متشابهة عبر الدول الأعضاء، وتحديد المسؤوليات ومبادئ التضامن، بحيث يتوقف موضوع إدارة القادمين غير النظاميين وطالبي اللجوء عن كونه مصدر احتكاك دائم بين الدول المنتمية إلى النظام الأوروبي المشترك للجوء (CEAS) و/أو منطقة الشنغن.

الميثاق يتيح توحيد الإجراءات الحدودية والمعايير في مراكز الاستقبال، إلا أن الفروقات الوطنية الكبرى ستستمر فيما يتعلق بمستويات الدعم المقدم لطالبي اللجوء واللاجئين (السكن والدعم الاجتماعي)، ونسب قبول الجنسيات المختلفة، واحتمالات الترحيل في حال رفض الطلب. علاوة على ذلك، لا ينشئ الميثاق حالة لجوء موحدة صالحة في جميع أنحاء الاتحاد الأوروبي: فكل من يحصل على هذه الحالة في دولة عضو قد لا يكون له الحق في الإقامة في دولة أخرى.

في الوقت نفسه، لا يعالج الميثاق العديد من أوجه القصور الرئيسية في طريقة إدارة الهجرة غير النظامية واللجوء في الوقت الحالي.

من المتوقع أن تدخل اللوائح التي تشكّل الاتفاق حيز التنفيذ في يونيو 2026، وخلال الفترة الممتدة حتى ذلك الحين، تقترح المفوضية التفاوض مع الدول الأعضاء على تفاصيل تطبيق الاتفاق لضمان إتمام بناء البنية التحتية الحدودية اللازمة، وامتلاك الإجراءات الإدارية المطلوبة لفحص ومعالجة طلبات اللجوء بحلول ذلك الوقت.

في الوقت نفسه، وخلال هذه الفترة التي تزيد عن عامين، بعد مصادقة البرلمان الأوروبي وقبل بدء سريان الاتفاق، ستسعى المفوضية لضمان أن جميع الدول الأعضاء تمتلك الإرادة السياسية للالتزام بالقواعد، وهو تحدٍ كبير، ليس فقط بسبب رفض بولندا والمجر، بل أيضًا نتيجة التحفظات التي تبديها الولايات الألمانية (Länder) في أكبر دولة مستقبلة لطالبي اللجوء في الاتحاد الأوروبي.

ورغم أن ألمانيا لا تستقبل طالبي لجوء غير نظاميين مباشرةً (فحدودها الخارجية الوحيدة هي ساحل البلطيق)، إلا أنها الدولة الأوروبية التي تستقبل أكبر عدد من اللاجئين القادمين من دول أعضاء أخرى. هذا

الأمر يخلق توترات كبيرة في الولايات المسؤولة عن إدارة شؤون اللاجئين، ويرتبط ارتفاع شعبية اليمين الألماني المتطرف انتخابيًا بالإرهاق الذي طال نظام الاستقبال، ما أدى أيضًا إلى تشدد مواقف الأحزاب التقليدية.

ثالثًا: التحديات السياسية والقانونية المتعلقة بالميثاق (González Enríquez, C, May 2024):

سيواجه الميثاق تحديات سياسية وربما قانونية، بالإضافة إلى بيئة دولية عامة عدائية.

ستتولى المجر رئاسة المجلس في النصف الثاني من عام 2024، تليها بولندا والدنمارك في عام 2025، ما يعني أن الرئاسة ستقع على دولتين معارضتين للميثاق – المجر وبولندا – ثم على دولة ثالثة، الدنمارك، التي اتخذت قبل سنوات مواقف شديدة التقييد في هذا المجال وتتأثر جزئيًا فقط بسياسات اللجوء الأوروبية، إذ حصلت على استثناء من سياسات العدالة والداخلية عام 1992 ولا تشكل جزءًا من النظام الأوروبي الموحد للجوء (CEAS)، رغم أنها عضو في منطقة شنغن.

لذلك، من غير المرجح أن تروج أي من هذه الدول الثلاث للميثاق بشكل نشط، خصوصًا في الأجزاء التي لا تتفق معها، مما يثير شكوكًا كبيرة بشأن إمكانية تطبيقه بالكامل بحلول صيف 2026. علاوة على ذلك، يجب الإشارة إلى أن البرلمان الأوروبي الناشئ عن الانتخابات المرتقبة في يونيو، إذا كانت استطلاعات الرأي صحيحة، من المرجح أن يتخذ مواقف أكثر تشددًا تجاه سياسات الهجرة مقارنة بالبرلمان الحالي، ما يعني أن الضغط السياسي الفعّال لصالح الميثاق الحالي ليس متوقعًا من هذا الجانب أيضًا.

في الوقت نفسه، تشير ردود الفعل السلبية الشديدة التي تلقاها الميثاق بين المنظمات غير الحكومية المتخصصة في حقوق اللاجئين والمهاجرين إلى أن رفضهم له سينتهي على الأرجح في المحاكم، مع احتمال إقامة دعاوى ضد ما يسمى بـ "خدعة عدم الدخول" المتعلقة بـ"إجراءات الحدود"، أو الطعن في نوعية المساعدة القانونية التي يتلقاها الأشخاص الخاضعون لهذه الإجراءات.

كما أن تزايد حالات عدم الاستقرار في إفريقيا، لا سيما في منطقة الساحل، وفي الشرق الأوسط (فلسطين وعدم الاستقرار الإقليمي الذي أحدثته الحرب)، وفي أوروبا الشرقية (أوكرانيا) ينذر بزيادة التحركات

نحو الاتحاد الأوروبي، ونتيجة لذلك ارتفاع متوازٍ في التوترات السياسية داخل الدول الأعضاء وبينها بسبب إدارة قضايا اللجوء.

علاوة على ذلك، إذا لم يحدث تقدم ملموس في علاقات الدول الأعضاء أو الاتحاد الأوروبي مع دول المنشأ، بما يمكّن من زيادة معدلات الترحيل بشكل كبير، فإن جميع الهياكل التي أُنشئت بموجب الميثاق ستثبت عدم فعاليتها في تحقيق هدفها المتمثل في منع الهجرة غير النظامية.

وإذا حالت جميع هذه العوامل دون تطبيق الميثاق، فقد نشهد تراجعًا نحو مواقف أكثر تشددًا في كل دولة عضو، وزيادة القيود على حرية التنقل البري ضمن منطقة شنغن (حيث تجري 12 دولة بالفعل مراقبة على حدودها البرية)، واتجاهًا أكبر لتفويض معالجة طلبات اللجوء إلى دول غير أعضاء في الاتحاد الأوروبي. وبصرف النظر عن التداعيات على صعيد الهجرة، فإن هذا الفشل سيكون مؤشرًا قويًا على ضعف الاتحاد الأوروبي السياسي، ومدى صعوبة تنسيقه للاستجابة للتحديات المشتركة.

خاتمة الدراسة:

خلصت هذه الدراسة إلى أن سياسات الاتحاد الأوروبي تجاه قضايا اللجوء اتسمت بدرجة عالية من التباين، تعكس في جوهرها مزيجًا من الدوافع الأمنية والاعتبارات السياسية من جهة، والالتزامات الإنسانية والقانونية من جهة أخرى. فقد أظهرت المقارنة بين استجابة الاتحاد لأزمة اللاجئين السوريين (2011–2025) وأزمة اللاجئين الأوكرانيين (2022–2025) وجود ازدواجية واضحة في المعايير؛ إذ اتسمت الاستجابة تجاه اللاجئين الأوكرانيين بالسرعة والمرونة، بينما واجه اللاجئون السوريون عوائق قانونية وبيروقراطية معقدة، الأمر الذي عكس أولوية البعد الجيوسياسي والانتماء الثقافي في تحديد مسارات السياسة الأوروبية.

كما بينت الدراسة أن التدفقات الكبرى للاجئين أفرزت آثارًا متعددة المستويات على الاتحاد الأوروبي، سواء على صعيد الأمن والاستقرار السياسي الداخلي أو الاقتصاد وسوق العمل أو العلاقات بين الدول الأعضاء. ورغم وجود أطر قانونية مثل نظام دبلن والإجراءات الموحدة، إلا أن هذه الأطر أثبتت محدوديتها في مواجهة الأزمات الممتدة والمعقدة، وهو ما استدعى صياغة ميثاق بروكسل للهجرة واللجوء (2024) كخطوة لإعادة ضبط السياسات الأوروبية. غير أن الميثاق الجديد، على الرغم من طموحه، أثار جدلًا واسعًا سواء من

جانب منظمات حقوق الإنسان أو داخل المؤسسات الأوروبية ذاتها، مما يعكس حجم التحديات أمام تحقيق توازن حقيقي بين ضرورات الأمن والسيادة من جهة ومتطلبات حماية حقوق الإنسان من جهة أخرى.

من ثمة، إن مستقبل الاتحاد الأوروبي في ملف الهجرة واللجوء لن يتحدد فقط عبر نصوص الميثاق الجديد، بل عبر قدرته العملية على التوفيق بين اعتبارات الأمن والمصالح القومية، وبين واجباته الإنسانية والأخلاقية في ظل بيئة دولية تزداد اضطرابًا.

قائمة المراجع

أولًا: المراجع باللغة العربية:

34. بطوري، أميرة. (2019) **المفوضية السامية للأمم المتحدة لشئون اللاجئين كجهاز دولي رسمي لحماية اللاجئين**، مجلة آفاق للعلوم، المجلد 4، العدد 15.

35. بيزارد، ستيفاني، رادين، أندرو وآخرون. (2017) **العلاقات الأوروبية مع روسيا: تصورات التهديد والاستجابات والاستراتيجيات في أعقاب الأزمة الأوكرانية.**

36. حورية، آيات قاسي. (2020) **نظام دبلن كآلية لمكافحة تسوق اللجوء وانعكاساته على حقوق اللاجئين**، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، العدد 3.

37. الخلايلة، هدى أحمد. (2010) **هجرة الكفاءات العلمية والفكرية العربية** (أسبابها ونتائجها)، مجلة اتحاد الجامعات العربية، العدد55.

38. رجب، إيمان. (أغسطس 2022) **ترتيبات الأمن الأوروبي على ضوء الحرب الروسية-الأوكرانية: أبعاد التأثير ومسارات المستقبل**، مركز تريندز للبحوث والاستشارات، متاح على الرابط التالي:
https://trendsresearch.org/ar/insight/%D8%AA%D8%B1%D8%AA%D8%A7/?srsltid=AfmBOopmkJoobWJvyVPY_ek5jIE6wvnLGeB_j_Qc5rApcGMjdZIiRWHD

39. ردادية، يسري. (2022) **الحماية الدولية للاجئين في التشريعات الدولية والوطنية**، بحث مقدم ضمن متطلبات الحصول على دبلوم دراسات اللاجئين، أكاديمية دراسات اللاجئين: مركز دراسات اللاجئين والنازحين والهجرة القسرية.

40. زغلول، إيمان جابر، محروس، مريم السيد. (2023) **دور الاتحاد الأوروبي في إدارة أزمة اللاجئين السوريين 2011– 2023**، المركز الديمقراطي العربي، متاح على الرابط التالي: https://democraticac.de/?p=91030#_ftn23

41. سعد الدين، رانيا سليمان. (2025) **أزمة الهجرة العالمية وتداعياتها على مستقبل السياسات الداخلية لدول الاتحاد الأوروبي**، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، متاح على الرابط التالي: https://library.idsc.gov.eg/bib/110454

42. سليمان، سالم. (2015) **هجرة الكفاءات العربية إلى الخارج (أسبابها وآثارها)**، مجلة المعرفة، العدد 3، جامعة الزيتونة.

43. سليمان، فاطمة حرب. (2018) **السياسة الأوروبية تجاه اللاجئين السوريين، دراسة مقارنة بين اليونان وألمانيا**، رسالة ماجستير، جامعة الأزهر غزة: كلية الآداب والعلوم السياسية.

44. سيدي، خديجتو. (2018) **دور الاتحاد الأوروبي في إدارة اللاجئين دراسة حالة اللاجئين السوريين**، رسالة ماجستير، جامعة محمد خضير: كلية الحقوق والعلوم السياسية.

45. شاويش، ماهر حسن. (مارس 2022) **عن أوكرانيا وازدواجية معايير اللجوء والهجرة الأوربية لاجئون حقيقيون.. بعيون زرقاء وشعر أشقر**، مجموعة العمل من أجل فلسطيني سورية، متاح على الرابط التالي: https://actionpal.org.uk/ar/post/16944

46. شحاده، محمد. (2023) **تمييز دول الاتحاد الأوروبي ضد اللاجئين وطالبي اللجوء : سياسة ممنهجة**، متاح على الرابط التالي: https://euromedmonitor.org/uploads/2023/8/marticlearab.jpg

47. الشحري، أسماء رفاعي. (2022) **اللاجئون الأوكرانيون الأزمة الأوروبية تلوح في الأفق**، مركز المعلومات واتخاذ القرار، القاهرة

48. شوقي، أندرو ألبير. (يناير 2024) **تحولات يمينية: مخاطر القيود الأوروبية الجديدة على الهجرة واللجوء**، مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، متاح على الرابط التالي: https://futureuae.com/ar-

AE/Mainpage/Item/8944/%D8%AA%D8%AD%D9%88%D9%84%D8%A%D8%A7%D9%84%D9%87%D8%AC%D8%B1%D9%88%D8%A7%D9%84%D9%84%D8%AC%D9%88%D8%A1

49. صبحي، مروة. (2011) **معضلات الاستقبال تقدم الاستجابات الأوروبية لأزمة تدفق اللاجئين السوريين.**

50. علمي، حفصة. (2023) **5 لوائح وآلية للتضامن... تشريعات أوروبية جديدة لمواجهة تدفق اللاجئين**، متاح على الرابط التالي: %D8%A3%D9%88%D8%B1%D9%88%D8%A8%D9%8A%D8%A9

51. غينج، أورغبي، بارود، ميساء. (2024) **المساعدات الأوروبية للاجئين السوريين، معالجة الاحتياجات المستمرة في تركيا ولبنان**

52. القيزاتي، طارق. (مارس 2024) **2024 عام مفصلي أمام الشراكات الشاملة لكبح الهجرة غير النظامية**، الجزيرة نت، متاح على الرابط التالي: https://www.ajnet.me/politics/2024/3/24/%D8%A7%D9%84%D8%%D8%B9%D8%A7%D9%85

53. لعمروسي، محمد عصام. (2024) السياسات الأوروبية في قضايا الهجرة واللجوء وَفْق التشريعات الجديدة، مركز أبعاد للدراسات الاستراتيجية، متاح على الرابط التالي: https://dimensionscenter.net/ar/%D8%A7%D9%84%D8%B3%DD%D8%A7%D9%84%D8%AC%D8%AF%D9%8A%D8%AF%D89

54. محمد، إبراهيم وجمال، زياد وآخرون. (2023) **الأزمة السورية (2011– 2022) والصراع الإقليمي والدولي في المنطقة دراسة في الأصول وآليات إدارة الصراع**، المركز الديمقراطي العربي، تاريخ الدخول 17 إبريل 2024، متاح على الرابط التالي: https://democraticac.de/?p=87505

55. محمدي، صليحة. (2021) **اللجوء : دراسة في المفهوم والظاهرة**، مجلة التراث، المجلد 11، العدد1.

56. مخيمر، أسامة فاروق. (يناير 2023) **تأثير الحرب الروسية الأوكرانية على الأمن الأوروبي: دراسة للتغيرات في مفهوم وقضايا الأمن بعد الحرب الباردة**، مجلة كلية السياسة والاقتصاد، جامعة بني سويف، العدد17.

57. نصر، ربيع آخرون. (2013) **الأزمة السورية الجذور والآثار الاقتصادية والاجتماعية، الجمعية السورية للثقافة والمعرفة**، المركز السوري لبحوث السياسات.

58. نظيف، أحمد. (إبريل 2024) **إعادة مُعايَرة السياسات الأوروبية للهجرة: التداعيات الداخلية والخارجية للميثاق الأوروبي الجديد للهجرة واللجوء**، مركز الإمارات للسياسات، متاح على الرابط التالي: https://epc.ae/ar/details/featured/eiaadat-muayrt-alsiyasa-aluwrubiya-lilhijra

59. نظيف، أحمد. (مارس 2022) **السياسات الأوروبية للتعامل مع اللاجئين الأوكرانيين وتداعياتها**، مركز الإمارات للسياسات، متاح على الرابط التالي: https://epc.ae/ar/details/brief/alsiyasat-al-uwrubiya-liltaamul-maa-allajiiyn-al-uwkrianiyn-watadaeiatuha

60. هلال، على الدين. (إبريل 2022) **تأثير الحرب الروسية – الأوكرانية في النظام العالمي**"، مجلة السياسة الدولية، العدد 228.

61. وكالة الاتحاد الأوروبي للجوء. (2024) **ملخص تنفيذي للتقرير السنوي عن وضع اللجوء في الاتحاد الأوروبي لعام 2024**، متاح على الرابط التالي: https://euaa.europa.eu/sites/default/files/publications/2024-06/2024_Asylum_Report_Executive_Summary_AR.pdf

ثانيًا: المراجع باللغة الإنجليزية:

10. Balfour R. and Lehne S. (April 2024) **Charting the Radical Right's Influence on EU Foreign Policy** , Carnegie Europe.

11. Caselli, F, H Lin, F Toscani and J Yao (2024), "**Migration into the EU: Stocktaking of Recent Developments and Macroeconomic Implications**," IMF Working Paper, WP/24/211.
12. Caselli, F., Gloe, A., Dizioli, F. T., & Toscani, F. (2024, October 14). **Macroeconomic implications of the recent surge of immigration to the EU**, Available at: https://cepr.org/voxeu/columns/macroeconomic-implications-recent-surge-immigration-eu
13. Ernesto F. L. Amaral and others. (2018) **Europe's Great Challenge: Integrating Syrian Refugees,** Georgetown Journal of International Affairs, Available at: https://www.rand.org/blog/2018/04/europes-great-challenge-integrating-syrian-refugees.html
14. European Commission 2015**, Syrian Crisis Fact Sheet**, available link, http//ec.europe.eu// cho/ files/ aid/Countries/Fuct Sheet.Syria.en.Pdf
15. European Commission. (March 2022) **Temporary protection,** Available at: https://home-affairs.ec.europa.eu/policies/migration-and-asylum/asylum-eu/temporary-protection_en
16. González Enríquez, C. (2024, May). **The EU pact on migration and asylum: Context, challenges and limitations**. Elcano Royal Institute, Available at:, https://www.realinstitutoelcano.org/en/analyses/the-eu-pact-on-migration-and-asylum-context-challenges-and-limitations/
17. pachock, Merta. (2016) **under Standing The even goud group stade respinse to migrand and Refugee crisis**, The European center for European, university of warsa.
18. Rose S. (2022) **A Deadly Ideology: How the "Great Replacement Theory"** Went Mainstream , Guardian.

19. Wieners, Leonie.(June 2017),**The EU In the Refugee Crisis: How National and European Identity Influence Public Opinion on Immigration Policies and Threat Perception**, University of Twente.